بناء خوارزميات للذكاء الاصطناعي حول الإساءة والعنف الأسري الموجهة نحو ذوي الإعاقة

فضة سالم عبيد العنزي

دكتوراه في التربية تخصص العقيدة*، جامعة الملك سعود، الدبلوم العالي في الأمان الأسري، كلية الصحة العامة والمعلوماتية الصحية، جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية، أستاذ مشارك في الدراسات الإسلامية، قسم الدراسات الإنسانية، كلية العلوم والمهن الصحية، جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

ساره فايز حسن القبلي

بكالوريوس في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية*، جامعة الملك فيصل، الدبلوم العالي في الأمان الأسري، كلية الصحة العامة والمعلوماتية الصحية، جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية، أخصائية اجتماعية، مستشفى القوات المسلحة بالجنوب، خميس مشيط.

سجى ظافر محمد ابن شرقة

بكالوريوس في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية*، جامعة الإمام عبدالرحمن الفيصل، الدبلوم العالي في الأمان الأسري، كلية الصحة العامة والمعلوماتية الصحية، جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية، أخصائية اجتماعية، برنامج الأمان الأسري الوطني برئاسة الشؤون الصحية للحرس الوطني.

بدريه فالح غازي المطيري

بكالوريوس في علم النفس*، جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، الدبلوم العالي في الأمان الأسري، كلية الصحة العامة والمعلوماتية الصحية، جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية، أخصائية نفسية، مديرة مركز سمت للإرشاد النفسي والأسري.

سراب مبارك محمداليامي

بكالوريوس في الخدمة الاجتماعية*، جامعة الأميرة نورة، الدبلوم العالي في الأمان الأسري، كلية الصحة العامة والمعلوماتية الصحية، جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية، أخصائية اجتماعية في الطب المنزلي، مدينة الملك سعود الطبية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

بناء خوارزميات للذكاء الاصطناعي حول الإساءة والعنف الأسري الموجهة نحو ذوي الإعاقة

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل وعي الأسر، والمؤسسات، والمهنيين تجاه العنف الأسري الموجَّه للأطفال ذوي الإعاقة، واستكشاف إمكانات توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في الكشف المبكر وبناء قواعد بيانات داعمة للحماية المستدامة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال زيارات ميدانية لمراكز متخصصة، ومقابلات مع خبراء صحيين واجتماعيين، إضافة إلى استطلاعات للرأي شملت (٣١) أسرة، و(٢٧) مؤسسة تأهيلية، و(٢٤) من المختصين في مجالي الصحة والتقنية.

تتمثل مشكلة البحث في تعرض الأطفال ذوي الإعاقة للعنف والإهمال نتيجة قصور الوعي الأسري، وضعف التنسيق المؤسسي، ونقص البيانات الموثوقة، إلى جانب محدودية استثمار الحلول الرقمية الحديثة.

كشفت النتائج عن تباين واضح في مستوى الوعي؛ إذ أظهرت ٧١٪ من الأسر معرفة بأنواع العنف، بينما افتقرت ٨١٪ منها إلى إشراك الأبناء في برامج وقائية. كما وفرت ٧٧.٨٪ من المؤسسات أنشطة توعوية وتدريبية، في حين بقيت فجوات في مجال الشراكات والدعم النفسي. وأقر ٧٥٪ من المهنيين بالدور الحيوي للذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالعنف ورصده.

توصي الدراسة بتعزيز التثقيف الأسري، وإنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة مدعومة بخوارزميات الذكاء الاصطناعي لرصد وتحليل حالات العنف، وتكثيف البرامج التدريبية للأسر والمهنيين، وتطوير استراتيجيات وطنية شاملة توظف التقنيات الحديثة لتعزيز الوقاية والحماية، بما ينسجم مع تطلعات رؤية السعودية ٢٠٣٠ نحو مجتمع أكثر شمولًا وعدلًا.

الكلمات المفتاحية: ذوو الإعاقة؛ العنف الأسري؛ الذكاء الاصطناعي؛ الحماية والوقاية؛ قاعدة البيانات؛ رؤية السعودية ٢٠٣٠.

"Developing Artificial Intelligence Algorithms on Abuse and Domestic Violence Targeting Persons with Disabilities"

Faddah Salem Obaid Al-Anzi
Associate Professor, Department of Human Sciences, College of Health Sciences and rofessions, King Saud bin Ad-Aziz University for Health Sciences\ Riyadh, Saudi Arabia.
Anizif@ksau-hs.adu.sa

Sara Fayez Hassan Al-Qabli
Social worker, Armed Forces Hospital in Khamis Mushait, Kingdom of Saudi Arabia
goood_66@hotmail.com

Saja Dhafer Mohammed Ibin Sharqah
Social Worker, National Family Safety Program, under the auspices of the Health Affairs Department of the National Guard.
Saja.sharqah@gmail.com

Bedreah Faleh ghazi Almutairi
Psychologist, Director of Samt Center for Psychological and Family Counseling in Al-Khobar.
Bedo02011@hotmail.com

Sarab Mubarak Mohammad alyami
Social worker, King Saud Medical City (KSMC)
Sa.alyami@ksmc.med.com

Abstract:

This study aims to analyze the awareness of families, institutions, and professionals regarding domestic violence against children with disabilities and to explore the potential of employing artificial intelligence (AI) technologies for early detection and the development of sustainable protective databases. The research adopted a descriptive–analytical methodology through field visits to specialized centers, interviews with health and social experts, and surveys covering 31 families, 27 rehabilitation institutions, and 24 professionals in the fields of health and technology.

The research problem lies in the continued exposure of children with disabilities to violence and neglect despite legislative reforms and Saudi Vision 2030 initiatives. This persistence is attributed to limited family awareness, weak institutional coordination, insufficient reliable data, and the underutilization of digital solutions.

Findings revealed significant variation in awareness levels: 71% of families reported knowledge of violence types, yet 81% had not involved their children in preventive programs. Moreover, 77.8% of institutions offered awareness and training activities, though gaps remained in partnerships and psychological support. Additionally, 75% of professionals acknowledged the crucial role of AI in predicting and monitoring violence.

The study recommends enhancing family education, establishing a unified national database supported by AI algorithms to monitor and analyze violence cases, intensifying training programs for families and professionals, and developing comprehensive national strategies that leverage modern technologies to strengthen prevention and protection—aligning with Saudi Vision 2030 objectives of building a more inclusive and just society.

Keywords: persons with disabilities; domestic violence; artificial intelligence; protection and prevention; database; Saudi Vision 2030.

المقدمة

تعتبر فئة ذوي الإعاقة من الفئات المجتمعية التي تواجه تحديات متشابكة ومعقدة، لا تقتصر فقط على الجوانب الصحية أو التعليمية، بل تمتد إلى مظاهر اجتماعية وثقافية أبرزها التعرض للعنف والإهمال. توضح الدراسات أن الأشخاص ذوي الإعاقة عرضة بشكل غير متناسب للعنف الأسري بجميع أشكاله، ويعود ذلك إلى ضعف برامج الحماية، وغياب الوعي الكافي بين أفراد الأسرة والمجتمع، وقلة فرص التعبير عن احتياجاتهم وحقوقهم (Brewer & Hendrikse, 2023). لذلك، فإن تأمين بيئة آمنة ومستقرة لهم يعد هدفاً أساسياً لضمان حقوقهم الإنسانية والاجتماعية. في هذا الإطار، يكتسب توفير الدعم متعدد الأبعاد أهمية كبيرة، حيث يلعب كل من الأسرة، المدرسة، المجتمع المحلي، والجهات المختصة دوراً محورياً في توفير الحماية والرعاية الشاملة لذوي الإعاقة (Musendo et al., 2025). وتؤكد الأدبيات التربوية والاجتماعية أن التكامل بين هذه الجهات يعزز من فرص الاندماج الاجتماعي والتنمية الذاتية للأشخاص المعاقين، ويقلل من تعرضهم للعنف والإساءة. بالتالي، فإن تطوير برامج تربوية وخدمية تتسم بالشمولية وتواكب التغيرات المجتمعية يعتبر من الخطوات الحاسمة في تحسين جودة حياتهم.

مع التقدم التكنولوجي المتسارع، برز دور الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء كأدوات حديثة يمكن استثمارها في تعزيز جودة الخدمات الداعمة لهذه الفئة. حيث تتيح هذه التقنيات إمكانيات كبيرة في مراقبة حالتهم الصحية والنفسية، والكشف المبكر عن حالات العنف، بالإضافة إلى توفير بيئات تعليمية وتربوية ذكية تلائم قدراتهم الفردية .(Han et al., 2022) كما أن بناء قواعد بيانات دقيقة ومحدّثة يمكن أن يساعد المختصين وصناع القرار في تصميم تدخلات فعالة مبنية على أدلة علمية، مما يرفع من كفاءة استجابتهم وحماية حقوق ذوي الإعاقة.

وعلى الرغم من هذه الإمكانيات، تواجه العديد من الدول، تحديات لا تزال عائقًا أمام تحقيق الحماية والرعاية الكاملة لهذه الفئة. من بين أبرز هذه التحديات هو ضعف التنسيق بين الجهات المختصة، ونقص البنية التحتية الرقمية والبشرية المؤهلة لاستخدام التقنيات الحديثة في هذا المجال (Alharthi, 2020). كما أن قلة البيانات الموثوقة عن مظاهر العنف وسبل الحماية في المجتمع الرقمي تشكل حاجزاً أمام الفهم الدقيق للأزمة وتصميم الحلول الملائمة. لذا يبرز الحاجة إلى وضع أُطر عمل دقيقة تنظم عمل الجهات وتدعم التعاون بين القطاع الحكومي والخاص والمجتمع المدني، إضافة إلى تطوير مهارات العاملين مع ذوي الإعاقة في المجال التكنولوجي. ومن هنا يتضح أن الاستثمار في تطوير خدمات ودعم فئة ذوي الإعاقة، وتوظيف التقنيات الحديثة في ذلك، ليس مجرد خيار، بل ضرورة اجتماعية وأخلاقية تعكس التزام المجتمعات بحقوق الإنسان وتعزز من مفهوم الدمج الحقيقي. إذ يمثل نجاح هذا المسعى مدخلاً أساسياً لبناء مجتمع أكثر شمولاً وعدلاً، ويعكس مدى تقدم ورقي الدول في معالجة قضايا الفئات الأكثر هشاشة.(WHO, 2021)

مشكلة الدراسة:

تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة تحديات، ويعود ذلك إلى محدودية وعي بعض الأسر بآليات الوقاية والحماية، وضعف البرامج المؤسسية للتأهيل والتدريب، وتفاوت مستوى الخدمات الصحية والنفسية المتاحة، إضافة إلى غياب قواعد بيانات دقيقة يمكن الاعتماد عليها لرصد الظاهرة وتحليلها.

كما تعكس هذه التحديات قصورًا في التنسيق بين الجهات المختصة، ونقصًا في المعرفة لدى الأسر والعاملين في مجال الإعاقة بكيفية التعامل مع حالات العنف والإبلاغ عنها، فضلًا عن ضعف إدراك الدور الذي يمكن أن تلعبه التقنيات الرقمية الحديثة، خصوصًا الذكاء الاصطناعي، في تعزيز آليات الحماية والوقاية. ورغم ما أثبتته تطبيقات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء عالميًا من فعالية في متابعة ورصد حالات العنف، إلا أن توظيفها محليًا ما يزال محدودًا وضعيف التكامل، مما

يحد من قدرتها على تقديم حلول شاملة وسريعة لحماية هذه الفئة. **ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة واقع وعي واستجابات الأسر، والمؤسسات، والمهنيين تجاه العنف الموجّه للأطفال ذوي الإعاقة، واستكشاف دور الذكاء الاصطناعي في دعم آليات الوقاية والتدخل بشكل أكثر فاعلية.**

أسئلة الدراسة:

١. ما مستوى وعي أسر الأطفال ذوي الإعاقة بآليات الوقاية والحماية من العنف؟

٢. ما الدور الذي تقوم به المؤسسات ومراكز التأهيل في حماية الأطفال ذوي الإعاقة من العنف؟

٣. ما مدى إسهام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الوقاية والكشف عن العنف الأسري الموجّه نحو ذوي الإعاقة من وجهة نظر العاملين في الجهات التقنية والمهنيين الصحيين والمتخصصين بعلوم الإعاقة؟

٤. ما مستوى وعي واستجابات المختصين والمهنيين تجاه العنف الموجّه للأطفال ذوي الإعاقة وسبل الوقاية والتدخل المتاحة؟

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى استكشاف وعي واستجابات الأسر والمؤسسات والمهنيين حول العنف الموجّه للأطفال ذوي الإعاقة، مع تحليل آليات الوقاية والتدخل وإمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي في الكشف المبكر وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

١. تحليل وعي أسر الأطفال ذوي الإعاقة بآليات الوقاية والحماية من العنف.
٢. تقييم دور المؤسسات ومراكز التأهيل في حماية الأطفال ذوي الإعاقة من العنف.
٣. استكشاف دور الذكاء الاصطناعي في الوقاية والكشف عن العنف الأسري الموجّه نحو ذوي الإعاقة من وجهة نظر العاملين في الجهات التقنية والمهنيين الصحيين والمتخصصين بعلوم الإعاقة
٤. تحليل وعي واستجابات المختصين والمهنيين تجاه العنف الموجّه للأطفال ذوي الإعاقة وسبل الوقاية والتدخل المتاحة

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من تركيزها على قضية العنف الأسري الموجَّه نحو الأطفال ذوي الإعاقة، وهي قضية ذات انعكاسات خطيرة على الصحة النفسية والجسدية وعلى فرص الاندماج الاجتماعي لهذه الفئة الهشّة. فبينما تسلّط الأدبيات السابقة الضوء على حجم الظاهرة، لا تزال هناك فجوات معرفية وتطبيقية تتعلق بضعف التنسيق المؤسسي وقلة الوعي الأسري، إضافة إلى محدودية توظيف التقنيات الرقمية الحديثة في الكشف المبكر. ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في أنها تسعى إلى تقديم مقاربة جديدة تمزج بين التحليل الاجتماعي والتوظيف التقني للذكاء الاصطناعي، بما يتيح بناء قاعدة بيانات دقيقة لرصد العنف وتطوير آليات وقائية وتدخلية أكثر فاعلية. كما تساهم الدراسة في رفع وعي الأسر والمهنيين والمؤسسات بأدوارهم، وتفتح المجال أمام صناع القرار لتبني سياسات مبنية على الأدلة، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ نحو تعزيز الحماية والعدالة الاجتماعية لذوي الإعاقة.

أولاً: الأهمية النظرية:

تنبع الأهمية النظرية لهذه الدراسة من تركيزها على إحدى القضايا المعقدة المرتبطة بذوي الإعاقة، وهي تعرضهم للعنف الأسري والإهمال في ظل ضعف آليات الحماية التقليدية. فهي تسهم في إثراء الأدبيات العلمية من خلال الربط بين مجالي الدراسات الاجتماعية والتربوية وتقنيات الذكاء الاصطناعي، بما يفتح آفاقًا جديدة لفهم الظاهرة من منظور متعدد التخصصات. كما تضيف الدراسة إطارًا معرفيًا يوضح كيف يمكن توظيف التقنيات الذكية في تحليل مظاهر العنف ورصدها والكشف المبكر عنها، مما يدعم تطوير نظريات حديثة حول الحماية والوقاية. كذلك، فإنها تسد فجوة بحثية واضحة في الدراسات العربية، إذ تقدم نموذجًا علميًا يدمج بين حقوق الإنسان والتقنيات الرقمية الحديثة في معالجة قضايا الفئات الهشّة، وهو ما يعزز من قيمة البحث كإضافة نظرية أصيلة يمكن البناء عليها في أبحاث مستقبلية.

ثانياً: الأهمية التطبيقية:

تتجلى الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة في كونها تقدم تصورًا عمليًا يمكن أن يسهم في تحسين آليات الوقاية والحماية للأطفال ذوي الإعاقة من العنف الأسري. فمن خلال توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في الكشف المبكر ورصد مؤشرات الإساءة، تفتح الدراسة المجال أمام بناء

أنظمة وقواعد بيانات دقيقة تدعم الجهات الصحية والتعليمية والأمنية والاجتماعية في التدخل السريع والفعال. كما توفر نتائجها أساسًا يمكن أن تستند إليه المؤسسات في تطوير برامج تدريبية للأسر والمهنيين، بما يعزز وعيهم بسبل الوقاية والإبلاغ وآليات التدخل. وتساعد الدراسة أيضًا صانعي القرار على صياغة استراتيجيات وطنية أكثر شمولًا وفاعلية، قائمة على الأدلة العلمية والتقنيات الحديثة، بما يرفع من كفاءة منظومة الحماية ويوفر بيئة أكثر أمانًا وعدلاً لهذه الفئة. وإلى جانب ذلك، فإنها تسهم في دعم جهود المملكة لتحقيق مستهدفات رؤية ٢٠٣٠ من خلال توظيف التكنولوجيا لتعزيز جودة الحياة والحد من مظاهر التمييز والعنف ضد الفئات الأكثر هشاشة. بما يتوافق مع رؤية السعودية ٢٠٣٠ لتحقيق دمج شامل ورفع جودة الحياة لذوي الإعاقة.

حدود الدراسة:

أولًا: الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على مجموعة من الأسر التي لديها أطفال من ذوي الإعاقة (عدد ٣١ أسرة)، بالإضافة إلى عينة من العاملين في المؤسسات والمراكز التأهيلية (٢٧ مشاركًا)، وعينة من المهنيين الصحيين والمتخصصين بعلوم الإعاقة والعاملين في الجهات التقنية (٢٤ مشاركًا). وبالتالي، فإن نتائج الدراسة تعكس وجهات نظر هذه الفئات فقط ولا يمكن تعميمها بشكل كامل على جميع الأسر أو المؤسسات العاملة مع ذوي الإعاقة في المملكة.

ثانيًا: الحدود المكانية: أُجريت الدراسة في عدد من المراكز والجمعيات المختصة برعاية وتأهيل ذوي الإعاقة في بعض مناطق المملكة العربية السعودية ، إضافة إلى مقابلات ميدانية وأسرية داخل المجتمع المحلي.

ثالثًا: الحدود الزمانية: تم جمع البيانات الميدانية خلال العام الأكاديمي ٢٠٢٤م، حيث أُجريت الزيارات الميدانية في شهر أبريل ٢٠٢٤، وتم تنفيذ الاستطلاعات والمقابلات الفردية خلال الفترة من أبريل حتى يونيو ٢٠٢٤. وبالتالي، فإن النتائج تعكس واقع الخدمات والتحديات في الفترة الزمنية المحددة.

الإطار النظري للدراسة:

يُعَدّ الإطار النظري بمثابة الأساس العلمي الذي تستند إليه هذه الدراسة لفهم العلاقة بين الإعاقة والعنف الأسري من جهة، ودور التقنيات الحديثة – وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي – في الحد من هذه الظاهرة من جهة أخرى. ويهدف هذا الإطار إلى توضيح المفاهيم والمصطلحات المركزية ذات الصلة، مثل الإعاقة وأنواعها، والعنف وأشكاله، وآليات الحماية، بالإضافة إلى استعراض الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت العنف الموجَّه نحو الأشخاص ذوي الإعاقة. كما يسعى إلى إبراز العوامل الاجتماعية والنفسية والتربوية التي تزيد من احتمالية تعرض هذه الفئة للإيذاء والإهمال، مع التركيز على دور الأسرة والمؤسسات المجتمعية في الوقاية والحماية. وفي الوقت ذاته، يُبرز الإطار النظري الإمكانات التي يوفرها الذكاء الاصطناعي كأداة داعمة للكشف المبكر عن حالات العنف وتحليلها، بما ينسجم مع التوجهات الوطنية والدولية لحماية حقوق الإنسان وتعزيز مفهوم الدمج الشامل لذوي الإعاقة. ومن خلال هذا البناء النظري، يتأسس أساس متين يوجّه الدراسة نحو تحليل المشكلة المطروحة وتحديد المسارات التطبيقية الممكنة لتحقيق أهدافها.

مصطلحات الدراسة:

أولًا: الإعاقة

هي الإصابة بواحدة أو أكثر من الإعاقات الآتية: الإعاقة البصرية، الإعاقة السمعية، الإعاقة العقلية، الإعاقة الجسمية والحركية، صعوبات التعلم، اضطرابات النطق والكلام، الاضطرابات السلوكية والانفعالية، الإعاقات المزدوجة والمتعددة، التوحُّد، وغيرها من الإعاقات التي تتطلب رعاية خاصة (نظام رعاية المعوقين، ٢٠٢٤).

ثانيًا: الشخص ذو الإعاقة

كل شخص لديه اضطراب أو قصور طويل الأمد في الوظائف الجسدية، أو العقلية، أو الذهنية، أو الحسية، أو النفسية، قد يمنعه –عند تعامله مع مختلف التحدّيات– من المشاركة بصورة كاملة وفاعلة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، ٢٠٢٤).

ثالثًا: الإساءة والإيذاء

الإيذاء هو كل فعل أو امتناع عن فعل واجب أدّى إلى ضرر بالمولى عليه (وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ٢٠١٩).

أنواع الإيذاء (وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ٢٠١٩):

- **الإساءة الجسدية:** الاستخدام المتعمّد للقوة الفيزيائية أو المعنوية؛ لإحداث ضرر جسدي على شخص آخر.
- **الإساءة النفسية:** كل ضرر نفسي حدث بسبّب سلوك مستمر؛ بهدف المساس بكرامة المعنف أو بحقوقه المعنوية التي كفلها الشرع أو النظام.
- **الإساءة الجنسية:** تعرض الشخص لأي فعل أو قول أو استغلال جنسي غير مشروع بأية وسيلة كانت ولو لمرة واحدة، ويدخل في ذلك تعريض المعتدي عليه لمواد إباحية أو مخلة بالآداب أو سلوك جنسي.
- **الإهمال:** كل فعل أو امتناع عن فعل واجب، أدّى بحدّ ذاته إلى أذى مباشر أو غير مباشر على المجني عليه.

رابعًا: الذكاء الاصطناعي

يُعرَّف الذكاء الاصطناعي بأنه: "العلم الذي يسعى إلى تطوير نظم حاسوبية، تعمل بكفاءة عالية تشبه كفاءة الإنسان الخبير، أي: أنه قدرة الآلة على تقليد ومحاكاة العمليات الحركية والذهنية للإنسان، وطريقة عمل عقله في التفكير والاستنتاج والردّ، والاستفادة من التجارب السابقة وردود الفعل الذكية، فهو مضاهاة عقل الإنسان والقيام بدوره (قطامي، ٢٠١٨). ويشير مصطلح الذكاء الاصطناعي كذلك إلى القدرات الرقمية (للكومبيوترات) أو (الروبوتات) المتحكم بها عن طريق (الكومبيوتر)؛ للقيام بمهام يقوم بها عادة الذكاء البشري، أو هو ذلك الفرع من فروع علم الكمبيوتر الذي يتعامل مع المحاكاة السلوكية للكومبيوترات، بينما يلاحظ أن شكل أو هيئة المسافة تعدُّ جزءًا من علم نفس الزمن؛ ذلك أن الأفراد يتأثرون بالمسافة الزمنية للوقت أو الزمن كذلك، وعلى قدم المساواة توجهات الفرد الزمنية المتعلقة بالحاضر والماضي وإدراكه لسير الأحداث، وكيف ينظر الأفراد إلى أنفسهم بين الماضي والحاضر المعاش وبين المستقبل القادم (عباس، ٢٠٢٠).

الإطار النظري

يقاس تقدّم الأمم بمدى احترامها للأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير الرعاية والفرص لهم لإبراز قدراتهم وإبداعاتهم. ويختلف تعريف الإعاقة تبعًا للظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل مجتمع، حيث يُحدد العجز وفق الطاقات الفكرية أو الفسيولوجية أو النفسية أو العوامل البيئية. وعرّفت منظمة العمل الدولية الشخص المعاق بأنه من يواجه محددات تعيق حصوله على عمل جديد أو الاستمرار في عمله السابق بسبب عجزه الفسيولوجي أو الفكري (العنابي والعبادي، ٢٠٢٣). وتُعَدّ الإساءة للأشخاص ذوي الإعاقة من أخطر الظواهر التي تهدد تماسك المجتمع بوصفها تنشئة اجتماعية غير سليمة، مما استدعى بناء أنظمة لحماية الأفراد عامةً والمعوّقين خاصةً. وقد تزايد الاهتمام بهذه الفئة مع بداية القرن الحادي والعشرين، حيث قُدرت نسبتهم عالميًا بـ (١٣.٥٪) وقد تصل إلى (١٥٪)، ويبلغ عددهم نحو (٩٠٠) مليون شخص، يعيش (٨٠٪) منهم في الدول النامية (محمد، ٢٠١٧). نظرًا لخطورة الإساءة على الطفل والأسرة والمجتمع، ازداد الاهتمام بها عالميًا ومحليًا، وأكدت الدراسات والندوات أن حالات الإساءة في تزايد مستمر رغم اختلاف الثقافات والأعراق (الضمور، ٢٠١١). ويُعد العنف ظاهرة عالمية تاريخية، غير أن خطورتها اليوم تكمن في شيوعها؛ فالطفل يتأثر بها حتى بمجرد المشاهدة، مما يخلّف آثارًا نفسية وسلوكية سلبية تحدّ من توظيف قدراته العقلية والاجتماعية (زريوح وبوريشة، ٢٠٢١). حيث تشير منظمة الصحة العالمية (WHO) إلى وفاة أكثر من (١.٤) مليون شخص سنويًا بسبب العنف، إضافة إلى إصابات ومعاناة نفسية لملايين آخرين. كما أظهرت تقاريرها أن مليار طفل في (٩٦) دولة، معظمهم بين (٢–٧) سنوات، يتعرضون لأشكال مختلفة من العنف العاطفي أو الجسدي أو الجنسي(WHO, 2017) . يُعَدّ العنف الجسدي أكثر أشكال الإساءة شيوعًا ضد الأطفال، ويتضمن الضرب أو الركل أو الهز بعنف وغيرها من الممارسات التي قد تسبب إصابات جسدية أو اضطرابات نفسية، وقد تصل أحيانًا إلى الوفاة (عطية، ٢٠١٤)

وفي السياق العالمي، حظيت قضية العنف ضد الأفراد باهتمام متزايد في مختلف مناطق العالم، حيث يتعرض الأفراد للعنف المفرط في جوانب متعددة من حياتهم، وقد بُذِلت وما تزال تُبذل جهود عديدة لمواجهة هذه المشكلة الخطيرة. وتشير المشاهدات والإحصاءات ونتائج البحوث والدراسات إلى أن معدلات العنف الموجه نحو الأفراد ذوي الإعاقة تفوق تلك الموجهة إلى غير المعاقين، وخاصة الأطفال (أبو ناصر، ٢٠٢١). وفي هذا الإطار، نصت المادة (١١) من

اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حالات الخطر والطوارئ الإنسانية على التزام الدول الأطراف، وفقًا لمسؤولياتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، باتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمان حماية الأشخاص ذوي الإعاقة وسلامتهم في حالات النزاع المسلح والطوارئ الإنسانية والكوارث الطبيعية (الأمم المتحدة حقوق الإنسان مكتب المفوض السامي، ٢٠٢١). كما أكدت المادة (١٦) من الاتفاقية ذاتها على ضرورة اتخاذ الدول الأطراف تدابير تشريعية وإدارية واجتماعية وتعليمية مناسبة لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة من جميع أشكال الاستغلال والعنف والاعتداء، سواء داخل منازلهم أو خارجها. وشملت هذه التدابير توفير الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم ومقدمي الرعاية لهم، وتعزيز التثقيف حول كيفية تجنّب حالات الإساءة والتعرف عليها والإبلاغ عنها، وضمان رصد المرافق والبرامج الموجهة لهم بفعالية، إضافة إلى تشجيع إعادة التأهيل والإدماج المجتمعي عند تعرضهم لأي شكل من أشكال العنف أو الاستغلال أو الاعتداء، مع مراعاة نوع الجنس والسن والإعاقة (الأمم المتحدة حقوق الإنسان مكتب المفوض السامي، ٢٠٢١). ويتضح هذا الاهتمام الدولي كذلك من خلال تنامي الوعي العام بمشكلة العنف والإهمال والإساءة خلال العقد الأخير، حيث أعلنت منظمة الصحة العالمية(World Health Organization, 2006) ، بالتعاون مع المؤسسة الدولية للوقاية من العنف والإهمال والإساءة للأفراد International Society for Prevention of Child) Abuse and Neglect, ISPCANومركز ضبط الأمراض Center of Disease) (Control, CDC، عن اعتبار الوقاية من هذه المشكلة أولوية أولى للصحة العامة.

أولا: العنف الأسري

تُعرَّف الإساءة بأنها أي شكل من أشكال الاستغلال أو المعاملة الجسدية أو النفسية أو الجنسية أو التهديد بها، يرتكبها شخص مستغلًا سلطته أو مسؤوليته أو علاقته بالضحية، وتشمل أيضًا الإهمال أو التقصير في تلبية الاحتياجات الأساسية. وأظهرت دراسة باعامر (٢٠١٩) أن ذوي صعوبات التعلّم هم الأكثر تعرضًا للإساءة، حيث تصدرت العاطفية، تليها الجسدية، ثم الإهمال، مع ارتفاع معدلاتها لدى الإناث مقارنة بالذكور. في هذا السياق تُعَدّ الأسرة أهم النظم الاجتماعية التي تُكوّن شخصية الفرد والطفل وتُهيئه للاندماج في مؤسسات المجتمع (عيشاوي، ٢٠١٧). لذلك يقع على مؤسسة الاسرة وظيفة التنشئة الاجتماعية وحماية ذوو الإعاقة من كافة اشكال الإساءة. فالأشخاص ذوو الإعاقة أكثر عرضة لأعمال العنف والإهمال مقارنة

بغيرهم، حيث تبيّن الدراسات أن: في النزاعات يُصاب ثلاثة أطفال بإعاقات دائمة مقابل كل طفل يُقتَل، مما يزيد تعرضهم للعنف والاستغلال. كما أن البالغين ذوي الإعاقة أكثر عرضة للعنف بمقدار مرة ونصف من غيرهم، والأطفال ذوو الإعاقة يواجهون احتمالية أعلى بأربعة أضعاف للتعرض للعنف الجسدي والجنسي والإهمال. كذلك يتعرض البالغون المصابون باضطرابات عقلية للعنف بنسبة أربعة أضعاف مقارنة بغير المصابين (الأمم المتحدة؛ مركز عالم من الدمج، المملكة المتحدة).

العنف الأسري ضد الأشخاص ذوي الإعاقة: أنماطه والعوامل المؤدية إلى تفاقمه

شهدت قضايا حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة اهتمامًا متزايدًا من خلال القوانين والأنظمة التي تهدف إلى حمايتهم من العنف والإساءة وتحسين الخدمات المقدمة لهم (Gutterman, 2023). وتشير الدراسات إلى أن الأطفال ذوي الإعاقة أكثر عرضة للعنف المختلط بـ (٣.٧) مرات، وللعنف الجسدي بـ (٣.٦) مرات، وللعنف الجنسي بـ (٢.٩) مرات مقارنة بغيرهم (McCarthy & Thompson, 2010). كما قد يتعرض المعاقون لاعتداءات متنوعة تشمل الجسدي والجنسي واللفظي والانفعالي والإهمال، إضافة إلى الاعتداءات المالية، والتلاعب بالأدوية، والحجز، وتدمير المعدات أو حجب الأجهزة المساعدة ومنعهم من اختيار احتياجاتهم اليومية، وصولًا إلى إيداعهم بمؤسسات الرعاية الدائمة (Powers et al., 2004 ؛ Human Rights Council, 2012). ويرتبط ذلك بعدد من عوامل الخطورة، حيث يعتمد بعض الأشخاص ذوي الإعاقة على مقدمي رعاية من الأسرة أو العاملين المدفوعين لتلبية احتياجاتهم الشخصية والصحية، مما قد يخلق ثقافة امتثال ويجعلهم أكثر عرضة للإساءة خوفًا من فقدان الرعاية. كما تسهم العزلة الاجتماعية أو الجسدية في زيادة احتمالية تعرضهم للإساءة، إذ يقل اندماجهم في التعليم والعمل والأنشطة الاجتماعية، وقد يتأخر اكتشاف الإساءة لأسابيع أو شهور. وتلعب أساليب التنشئة الوالدية دورًا أساسيًا في التكوين النفسي والاجتماعي للأبناء؛ إذ يحقق التكوين الإيجابي الأمن والاستقرار والنجاح، بينما يقود التكوين السلبي إلى الاضطراب والفشل والتفكك الأسري، مع اختلاف هذه الأساليب من مجتمع لآخر (Brewer & Hendrikse, 2023).

ثانياً: الذكاء الاصطناعي

سعت بعض الدول إلى استباق المستقبل عبر الاستثمار في تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي، باعتباره لغة العصر ومحركًا أساسيًا للتنمية. إذ باتت قطاعات كالصحة والتعليم والخدمات تعتمد عليه لما يوفّره من فرص اقتصادية وأرباح كبيرة، إلى جانب قدرته على تقديم معلومات دقيقة وتقليل الاعتماد على العنصر البشري، مما يسهم في رفع جودة المنتجات وخفض النفقات (أبو النجا، ٢٠٢١). يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا مهمًّا في تحسين الإنتاجية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العالمي؛ ليحقق (١٥.٧) تريليون دولار مساهمة محتملة للذكاء الاصطناعي في الاقتصاد العالمي بحلول عام ٢٠٣٠، ويحقق ما نسبته (١٢.٤٪) من الناتج المحلي الإجمالي للسعودية من الذكاء الاصطناعي بحلول عام ٢٠٢٣م. وتعمل تطبيقات الذكاء الاصطناعي على تطوير الحلول الرقمية الذكية في العديد من القطاعات، مثل: السلامة والأمن، والنقل، والتخطيط الحضري، والطاقة، والتعليم، والصحة والمدن الذكية وغيرها؛ وذلك من خلال الاستفادة من إمكانات منصات الذكاء الاصطناعي؛ لتمكين المدن السعودية من إدارة الخدمات العامة بذكاء وتطوير حلول تجعلها أكثر مرونة، واستجابة احتياجات ورغبات سكانها؛ للارتقاء بجودة الحياة، فضلًا عن تعزيز الأمن والسلامة (معلوف، ٢٠٢٠).

وقد ظهر مفهوم الذكاء الاصطناعي في الخمسينيات مع محاولات تطوير آلات ذكية استنادًا إلى علم الأعصاب والنظريات الرياضية للمعلومات .(Popenici et al., 2017) ورغم شيوع المصطلح منذ ١٩٥٥م وتطور تقنياته مؤخرًا، لا يزال يفتقر إلى تعريف موحد بسبب صعوبة تحديد ماهية الذكاء البشري وتعدد المنظورات في وصفه. يقوم الذكاء الاصطناعي على محاكاة الذكاء البشري عبر تطوير حواسب قادرة على الاستنتاج والإدراك، مستلهِمًا تقنياته من الطبيعة كالخوارزميات الجينية والشبكات العصبية والنماذج المستوحاة من سلوكيات الكائنات (العايب، ٢٠١٩). ويمكن تعريفه بأنه أنظمة تستخدم البيانات للتنبؤ أو التوصية أو اتخاذ القرار بدرجات متفاوتة من التحكم الذاتي (سدايا). وقد شهد الذكاء الاصطناعي التوليدي انتشارًا سريعًا منذ أواخر ٢٠٢٢، إذ يُنتج نصوصًا وصورًا وفيديوهات وموسيقى وبرمجيات، ما أحدث جدلًا واسعًا لغياب الأطر التنظيمية في معظم الدول، وترك خصوصية المستخدمين والمؤسسات التعليمية

مكشوفة. وتبرز إمكاناته الهائلة في مضاعفة التفكير المتقدم الذي يُعد أساس التعلم البشري (الرفاعي وحسن، ٢٠٢٣). وقد ذكرت شعبان (٢٠٢١) أن الاهتمام بالذكاء الاصطناعي يعود إلى مجموعة من الدوافع الجوهرية، من أبرزها دوره في إنشاء قاعدة بيانات معرفية منظمة تُخزَّن فيها المعلومات بشكل فعال، بما يتيح للعاملين في المؤسسات الوصول إلى المعرفة وتعلم القواعد التجريبية التي قد لا تكون متاحة في الكتب أو المصادر التقليدية الأخرى. كما يساهم الذكاء الاصطناعي في حماية المعرفة المؤسسية من الضياع أو التسرب، خاصة عند فقدان الكفاءات البشرية نتيجة الاستقالة أو الانتقال أو الوفاة، وذلك من خلال تخزين المعلومات والمعرفة المرتبطة به بصورة آمنة. وإضافة إلى ذلك، فإن الذكاء الاصطناعي يوفّر آلية عمل غير خاضعة للمشاعر البشرية مثل القلق أو التعب أو الإرهاق، وهو ما يجعله فعالًا في إنجاز الأعمال المرهقة أو التي تمثل خطورة بدنية وذهنية. وتُعد أنظمة الذكاء الاصطناعي أيضًا وسيلة ناجحة في أوقات الأزمات لما توفره من سرعة ودقة في التعامل مع المواقف الحرجة. وأخيرًا، فإن هذه الأنظمة تسهم بفاعلية في توليد الحلول للمشكلات المعقدة وتحليلها ومعالجتها في أوقات قصيرة، وهو ما يعزز من مكانة الذكاء الاصطناعي كأداة استراتيجية في مختلف القطاعات.

توظيف الذكاء الاصطناعي لخدمة الأفراد ذوي الإعاقة

يُقصد بالذكاء الاصطناعي لدى ذوي الإعاقة كل وسيلة تعليمية تكنولوجية تُسهم في تسهيل عملية التعليم لهذه الفئة (ملاح، ٢٠١٥)، إذ تُعد الوسائل التكنولوجية من أنجح الأساليب في توفير بيئة تعليمية مناسبة (عبد الله، ٢٠٢١). وقد توسع توظيف تطبيقاته ليشمل ذوي الإعاقة، حيث أظهرت دراسات إمكانية استخدامه في مدارس الدمج (القحطاني والسديس، ٢٠٢٢)، وفي تشخيص الاضطرابات الفكرية.(Chaddad et al., 2021) ولتطبيقات الذكاء الاصطناعي دور فعّال في حياة ذوي الإعاقة، إذ تساعد في إعداد برامج تعليمية وخطط فردية تناسب احتياجاتهم، وتقديم خدمات مساعدة تسهم في تحقيق اندماجهم النفسي والاجتماعي وتشخيص إعاقاتهم (القحطاني والسديس، ٢٠٢٢). كما توفر تقنيات الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية حلولًا متعددة لحمايتهم من العنف ودعمهم، منها:

- **التطبيقات الوقائية** :كالإنذار الشخصي، وتتبع الموقع، ورصد السلوك غير المألوف، والتعرف على الصوت أو الوجوه والمعالم البيولوجية؛ للتحقق من الهوية وتقييم المخاطر.

- **أنظمة الأمان الذكية** :مثل مراقبة المنازل بالكاميرات الذكية، وأنظمة التحكم في الوصول للمناطق المحمية، ورصد التهديدات المحتملة عبر تحليل البيانات والتنبؤ بالسلوكيات الخطرة.
- **الخدمات الداعمة** :كتطبيقات الهاتف الذكي للتواصل السريع، مشاركة المعلومات الطبية عبر الحوسبة السحابية، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي من خلال جلسات واستشارات عبر الإنترنت (لخديسي وآخرون، ٢٠٢٠).

وتوضح هذه التطبيقات الإمكانات الكبيرة للذكاء الاصطناعي في تعزيز حماية ذوي الإعاقة ودمجهم عبر حلول فردية مرنة تلبي احتياجاتهم الخاصة.

الذكاء الاصطناعي وحماية ذوي الإعاقة من العنف الأسري في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠

تُعد رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ إطارًا استراتيجيًا شاملًا يهدف إلى تمكين جميع فئات المجتمع وضمان حقوقهم، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال تعزيز جودة الحياة، وتوسيع فرص المشاركة المجتمعية، وتوفير بيئات آمنة وحاضنة. وفي هذا السياق، يبرز الذكاء الاصطناعي كأداة محورية يمكن توظيفها في حماية ذوي الإعاقة من العنف الأسري عبر عدة مسارات؛ منها تطوير أنظمة ذكية لرصد أنماط الإساءة والإهمال في البيئات الأسرية، وتحليل البيانات الضخمة للكشف المبكر عن مؤشرات الخطر، وتقديم تنبيهات للجهات المختصة لاتخاذ التدخلات الوقائية. كما تسهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي التفاعلية في تمكين الأفراد ذوي الإعاقة من الوصول إلى قنوات آمنة وسرية للإبلاغ عن حالات العنف، مع توفير استشارات فورية عبر منصات افتراضية مدعومة بالخوارزميات الذكية. وبذلك يتكامل توظيف الذكاء الاصطناعي مع توجهات رؤية ٢٠٣٠ في بناء مجتمع حيوي يضمن العدالة الاجتماعية، ويرسخ ثقافة الحماية والرعاية، ويعزز الاستقلالية والكرامة الإنسانية لذوي الإعاقة.

في هذا السياق أكد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس إدارة سدايا، على أننا" ***نعيش في زمن الابتكارات والتقنيات غير المسبوقة وآفاق نمو غير محددة، ويمكن لهذه التقنيات الجديدة، مثل: الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء في حال تم استخدامها على النحو الأمثل أن تجنِّب العالم الكثير من المضار وتجلب للعالم الكثير من الفوائد الضخمة***"، وهو ما يعكس التوجه الاستراتيجي لرؤية المملكة ٢٠٣٠ نحو تبني التقنيات الرقمية كأداة للتنمية المستدامة. وفي هذا

السياق، يبرز الذكاء الاصطناعي كأحد المحركات الرئيسة في حماية الأشخاص ذوي الإعاقة من العنف الأسري، من خلال تطوير أنظمة للرصد المبكر لمؤشرات الإساءة، وتحليل البيانات الضخمة للتنبؤ بأنماط الخطر، وتوفير قنوات رقمية آمنة وسرية للإبلاغ والدعم النفسي والاجتماعي. وقد أشارت الأدبيات الحديثة إلى أن توظيف الذكاء الاصطناعي في الحماية الاجتماعية يساهم في تعزيز العدالة والتمكين للفئات المهمشة، بما يتسق مع أهداف التنمية المستدامة. ومن ثم فإن دمج تطبيقات الذكاء الاصطناعي ضمن استراتيجيات الحماية ينسجم مع مستهدفات رؤية ٢٠٣٠ الرامية إلى بناء مجتمع حيوي يضمن الكرامة والاستقلالية للأشخاص ذوي الإعاقة.

تسعى المملكة العربية السعودية من خلال رؤية ٢٠٣٠ إلى تعزيز كفاءة وفعالية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين نوعية الحياة لمختلف الفئات، بما في ذلك ذوي الإعاقة. أحد المجالات التي يمكن أن تستفيد بشكل كبير من هذه التقنيات هو حماية ذوي الإعاقة من العنف الأسري. إن دمج الذكاء الاصطناعي في الدعم الأسري والتعليمي يمكن أن يسهم في التعرف المبكر على حالات الإساءة والتمييز، مما يساهم في توفير بيئة أكثر أمانًا لكل فرد. وتشير الأبحاث إلى أن استخدام الذكاء الاصطناعي في مجالات التعليم يمكن أن يكون له تأثير كبير على تطوير قدرات الأطفال ذوي الإعاقات الفكرية وتحسين تواصلهم (القحطاني (2025و اخرون ٢٠٢٥) تزامنًا مع ذلك، يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي أن تُستخدم لتعزيز البيئة التعليمية بشكل يضمن دمجهم بكفاءة أكبر في المجتمع (المقرشي, ٢٠٢٥) .هذا الدمج لا يقتصر فقط على التعليم، بل يمتد ليشمل البرامج التي تُعنى بالتوعية الأسرية حول كيفية التعامل مع ذوي الإعاقة، والتي تعدّ ضرورية للحد من العنف الأسري والمشكلات النفسية التي قد يتعرضون لها (بخش &لحربي, ٢٠٢٢). في سياق رؤية المملكة ٢٠٣٠، يعتبر تعليم وتدريب الكوادر العاملة في مجالات التعامل مع ذوي الإعاقة من الجوانب الأساسية. حيث ظهرت الحاجة إلى برامج تدريبية مكثفة للمختصين وللأسر أيضاً، لضمان اكتساب المهارات الضرورية للتعامل مع التحديات المرتبطة بالاعتداءات والإساءة، وتشجيع التعاون بين الأسر والمدارس)النعيم, ٢٠٢٤ .(Hamdan & Balawi, 2022; إن وجود منصات معرفية تعتمد على الذكاء الاصطناعي يمكن أن يسهم في توجيه الأسر ويوفر لهم المعلومات المفيدة حول كيفية دعم أبنائهم (الحاسي &فركاش, ٢٠٢٤). بينما تستمر التقنيات الحديثة في التوسع، يبدو

أن من الضروري أيضًا استثمار جهود في إنشاء قنوات للتواصل الآمن والمباشر بين ذوي الإعاقة ومؤسسات الدعم الاجتماعية. تدعم هذه الاستراتيجيات رؤية السعودية ٢٠٣٠ من خلال تقديم خدمات أفضل ورفع مستوى الوعي لدى المجتمع، مما يسهم في تعزيز حقوقهم وحمايتهم (مدخلي, ٢٠٢٢ ;الشمري, ٢٠٢٥)

مما سبق يتبين إن استخدام الذكاء الاصطناعي يوفر فرصاً كثيرة لحماية ذوي الإعاقة من العنف الأسري، من خلال تحفيز المجتمع على الوعي، وتطوير الأنظمة التعليمية، وتعزيز التفاعل بين المختصين والأسر. من الواضح أن تكامل هذه التقنيات مع الابتكارات التعليمية والاجتماعية سيكون له أثر كبير في تحقيق الأهداف المنشودة ضمن إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠.

الدراسات السابقة

أظهرت الدراسات المحلية اهتمامًا متزايدًا بقضية حماية الأطفال ذوي الإعاقة وتمكينهم داخل المجتمع السعودي. فقد توصلت دراسة عرب (2011) إلى أن مستوى مظاهر العنف الأسري ضد الأطفال ذوي صعوبات التعلم في المرحلة المتوسطة بمدينة الرياض كان متوسطًا، حيث جاء العنف الصادر عن الإخوة في المرتبة الأولى، في حين كان العنف الصادر عن الوالدين الأقل شيوعًا. كما لم تكشف النتائج عن فروق ذات دلالة إحصائية تبعًا للجنس أو مكان السكن أو عدد أفراد الأسرة، بينما ظهرت فروق مرتبطة بالمستوى التعليمي للوالدين لصالح المستويات التعليمية الأعلى.

وقد حاولت دراسة **الخريفى والقحطانى** :(2020) التعرف على واقع الإعاقة في المملكة العربية السعودية من خلال تحليل أنواعها وخصائصها والتباين المكاني لانتشارها بين المناطق الإدارية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام بيانات التعداد العام للسكان، وتقارير وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وتقارير الهيئة العامة للإحصاء. وتوصلت النتائج إلى أن الإعاقة الحركية تمثل النسبة الأعلى بين الإعاقات، يليها الإعاقة البصرية والسمعية، كما كشفت عن وجود تباين مكاني واضح في معدلات انتشار الإعاقات بين المناطق، حيث سجلت بعض المناطق نسبًا مرتفعة مقارنة بغيرها. وأوصت الدراسة بضرورة توجيه السياسات والخدمات

بما يتناسب مع حجم وانتشار الإعاقة في كل منطقة، وتطوير برامج وطنية شاملة للوقاية والرعاية والتأهيل.

كما هدفت دراسة **العنزي** :(2023) إلى تحليل أنماط العنف الأسري في المملكة العربية السعودية بوصفه ظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي مستندًا إلى تقارير رسمية وإحصاءات حديثة، إلى جانب مراجعة الأدبيات ذات الصلة. كشفت النتائج أن العنف الأسري يتخذ أشكالًا متنوعة تشمل العنف الجسدي، اللفظي، النفسي، الاقتصادي، الجنسي والثقافي، وأن النساء والأطفال يمثلون الفئة الأكثر تعرضًا للإيذاء. كما أظهرت النتائج أن الأسباب تتوزع بين عوامل اجتماعية (سوء التنشئة، ضعف الوعي، القيم الثقافية السائدة)، واقتصادية (الفقر، البطالة)، ونفسية (تعاطي المخدرات، الاضطرابات السلوكية). وأكدت الدراسة أن أبرز الآثار تتمثل في الأضرار النفسية والجسدية طويلة المدى، وضعف الاستقرار الأسري، وانخفاض التحصيل الدراسي للأطفال. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الوعي المجتمعي، وتوفير الدعم النفسي والقانوني للضحايا، وتشديد العقوبات على الجناة، مع تمكين المختصين للتعامل مع حالات العنف الأسري داخل المؤسسات ذات العلاقة

حاولت دراسة **عيسى** :(2023) الكشف عن أثر العنف المدرسي على دافعية التحصيل لدى الأطفال ذوي الإعاقة الذهنية .اعتمدت على المنهج شبه التجريبي من خلال تطبيق مقياس العنف المدرسي ومقياس الدافعية للتحصيل على عينة مكونة من 30طفلًا وطفلة من ذوي الإعاقة الذهنية تتراوح أعمارهم بين ٤–٦ سنوات. بينت النتائج وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيًا بين العنف المدرسي وأبعاده وبين مستويات دافعية التحصيل لدى الأطفال. كما أظهرت فروقًا ذات دلالة في متوسطات الدرجات على مقياس الدافعية وفقًا لمستوى تعليم الوالدين، مما يشير إلى أن العوامل الأسرية والتعليمية تسهم في التخفيف من أثر العنف المدرسي.

وإلى جانب الدراسات الأكاديمية، برزت برامج وقائية وتدريبية متعددة مثل :برنامج مواءمة التابع لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ومبادرة التحرش الجنسي بالأشخاص ذوي الإعاقة لهيئة حقوق الإنسان، إضافة إلى برامج الدعم الأسري والتأهيل المقدمة من جمعية دسكا، ومركز تنمية الطفل وبرنامج الرعاية المنزلية بمدينة الأمير سلطان للخدمات الإنسانية.

على الصعيد الدولي، أكدت الدراسات أن الأطفال ذوي الإعاقة أكثر عرضة لمختلف أشكال العنف مقارنة بأقرانهم. فقد أوضحت دراسة Cooke & Standen (2002) أن ضغوط الوالدين الناجمة عن تشخيص الإعاقة تسهم في زيادة احتمالية تعرض الطفل للإساءة. كما أظهر مشروع Krnjacki et al. (2015) – استنادًا إلى بيانات مسحية لأكثر من ١٧ ألف مشارك في أستراليا – أن ذوي الإعاقة، وبخاصة النساء، أكثر عرضة للعنف الجسدي والجنسي وعنف الشريك مقارنة بغيرهم. وفي السودان، كشفت دراسة قمر (2016) عن ارتباط أساليب المعاملة الوالدية بالاضطرابات السلوكية لدى الأطفال ذوي الإعاقة العقلية القابلين للتعلم، حيث ظهرت علاقة سالبة بين الأسلوب الوالدي الإيجابي وتلك الاضطرابات، مع وجود فروق لصالح الإناث. أما دراسة Elklit et al. (2023) في الدنمارك، فبينت – من خلال تحليل بيانات لأكثر من نصف مليون طفل – أن ذوي الإعاقة أكثر عرضة للإيذاء الجسدي والجنائي، خصوصًا في حالات إصابات الدماغ واضطراب فرط الحركة والإعاقات الجسمية، وأن عوامل الخطر مثل العنف الأبوي والبطالة وتعاطي الكحول أسهمت في زيادة احتمالات العنف.

وفي مجال الذكاء الاصطناعي، سلطت دراسة دسوقي (2020) الضوء على إمكانات هذه التقنيات في تعزيز الاندماج النفسي والاجتماعي لذوي الإعاقة، وقدمت رؤية مستقبلية لزيادة اعتمادها في التعليم والحياة اليومية. في هذا السياق هدفت دراسة **الوزان** (2020): إلى مناقشة دور التكنولوجيا في خدمة ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، مؤكدة على أن الاهتمام بهذه الفئة مسألة إنسانية وتعليمية واجتماعية بالدرجة الأولى. تناولت الدراسة إشكالية توظيف التكنولوجيا الحديثة لتمكين ذوي الإعاقة من المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع إبراز أدوار الحكومات والمنظمات والمجتمع المدني في تعزيز اندماجهم. خلصت النتائج إلى أن غياب التوظيف الأمثل للتكنولوجيا يمثل عائقًا أمام تمكين ذوي الإعاقة، وأوصت بضرورة تفعيل الشراكات الدولية، وتطوير برامج تدريبية متخصصة، وإتاحة بيئات تعليمية وعملية ملائمة تسهم في دمجهم الكامل.

كما ناقشت دراسة عباس (2021) دور التكنولوجيا في تمكين ذوي الإعاقة خلال جائحة كورونا، مؤكدة على فعاليتها في التعليم والخدمات الإنسانية. وفي قطر، أثبتت دراسة فخرو وأحمد (2023) فاعلية برنامج تدريبي قائم على الذكاء الاصطناعي في تحسين المهارات المعرفية لدى طلاب الإعاقة الذهنية البسيطة، بينما ركزت **الحكمي ومضوي:**(2023) على

استكشاف وتحليل واقع تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، مع التركيز على العوامل المؤثرة والتحديات التي تواجه هذه التطبيقات. اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام المصادر الثانوية مثل الكتب والدراسات المحكمة والتقارير الرسمية والمكتبات الرقمية. أظهرت النتائج أن المملكة تولي اهتمامًا متزايدًا بتقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين التعليم وتطوير مخرجاته، وأن هناك تداخلاً بين العوامل الدينية والجغرافية والسياسية والاقتصادية في تشكيل توجهات التعليم. وأوصت الدراسة بضرورة تدريب المعلمين على استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، ووضع الأسس والمعايير المناسبة لتطبيقها في المدارس، وتعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية لتحقيق تحسين مستدام في النظام التعليمي. في ذات السياق هدفت دراسة **حمادة** :(2023) إلى مناقشة دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في دعم ذوي الإعاقة السمعية والبصرية، من خلال استعراض المهارات الحياتية التي يحتاجها الأفراد لمواجهة تحديات العصر في ظل الثورة الرقمية ورؤية ٢٠٣٠. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي بمراجعة الأدبيات والدراسات السابقة والتقارير الدولية. بينت النتائج أن الذكاء الاصطناعي يمثل وسيلة فعالة لتمكين الأفراد ذوي الإعاقة من التواصل، والتعلم، والتأهيل المهني عبر تقنيات مثل التعرف على لغة الإشارة، الترجمة الفورية، الواقع الافتراضي والمعزز .كما أوضحت الدراسة أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يسهم في تعزيز الدمج المجتمعي، وتحسين جودة الحياة، وتطوير مهارات التكيف الاجتماعي .وأوصت بضرورة إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في البرامج التعليمية والتأهيلية وتوفير التدريب المناسب للأسر والمعلمين. فيما ركزت دراسة ظواهري (2024) على أهمية تطبيقات الذكاء الاصطناعي في دعم تعلم واندماج ذوي الإعاقة الفكرية.

بينما هدفت دراسة **مكاري وعجوة** :(2023) إلى الكشف عن واقع توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتحدياته في تأهيل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة (الإعاقة العقلية – اضطراب طيف التوحد) من وجهة نظر المعلمين والاختصاصيين .اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من 227معلمًا ومعلمةً يعملون في مدارس ومراكز التربية الخاصة. استُخدمت ثلاثة مقاييس أعدها الباحثان: مقياس واقع التوظيف، مقياس الاتجاهات نحو الذكاء الاصطناعي، ومقياس التحديات. أظهرت النتائج أن مستوى التوظيف جاء متوسطًا، بينما كانت التحديات بدرجة كبيرة (مادية وتقنية، تعليمية، أمنية/خصوصية،

واجتماعية). كما تبين أن اتجاهات المعلمين إيجابية بدرجة كبيرة نحو توظيف الذكاء الاصطناعي في تعليم وتأهيل هذه الفئات. وأوضحت النتائج أيضًا أنه لا توجد فروق دالة إحصائيًا في التوظيف والتحديات والاتجاهات تعزى لمتغيرات التخصص، النوع، أو سنوات الخبرة.

أما دراسة **المحمدي** :(2024) فقد هدفت إلى التعرف على واقع استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي لذوي القدرات الخاصة، وتحديد مجالات استخدامها، ومعايير العدالة المرتبطة بها، وأبرز التطبيقات المساعدة .استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي عبر مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة، إضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي لتحديد الإيجابيات والسلبيات. توصلت النتائج إلى أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي توفر فرصًا كبيرة في مجالات التوظيف، التعليم، السلامة العامة، والرعاية الصحية، لكنها في الوقت نفسه تطرح تحديات تتعلق بالخصوصية والتحيز وغياب المعايير الموحدة. وأكدت الدراسة على ضرورة توفير معايير عادلة عند تصميم الخوارزميات، وتبني فلسفات التصميم الشامل لضمان إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم والعمل والمجتمع، مع عرض مجموعة من التطبيقات العملية مثل الأدوات المساعدة على التواصل، برامج التعلم التكيفي، والألعاب التعليمية الذكية. وقد هدفت دراسة **المقرشي** (2025) إلى الكشف عن واقع استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تعليم الطلبة ذوي الإعاقة في سلطنة عُمان من وجهة نظر معلميهم .اعتمدت على المنهج الوصفي المسحي، وتم تطبيق استبانة على عينة بلغت 290معلمًا ومعلمة يعملون في مجال التربية الخاصة وصعوبات التعلم بمناطق مسقط والوسطى وظفار. أظهرت النتائج أن مستوى استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي كان مرتفعًا، حيث جاء محور تطبيقات تقنيات الواقع المعزز في المرتبة الأولى، يليه محور الواقع الافتراضي ثم أنظمة التعليم الذكية. كما كشفت النتائج أن أبرز المعوقات تمثلت في قلة البرامج التدريبية الخاصة باستخدام هذه التطبيقات. وأظهرت التحليلات الإحصائية وجود فروق دالة إحصائيًا في مستوى الاستخدام تُعزى لمتغير التخصص لصالح معلمي صعوبات التعلم، وكذلك لمتغير سنوات الخبرة. بينما تناولت دراسة **الظاهري والسيد** :(2025) دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة الإرشاد الأسري لدى عينة من المرشدين الأسريين في المملكة العربية السعودية .اعتمدت على المنهج الوصفي من خلال استبانة من إعداد الباحثتين، وطبقت على 200مرشد ومرشدة تتراوح أعمارهم بين ٣٠–

٥٠ سنة. بينت النتائج أن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الإرشاد الأسري ما زال محدودًا، لكنه يحظى بقبول واتجاهات إيجابية لدى المرشدين. كما أوضحت أن أبرز التحديات تمثلت في قضايا الخصوصية ونقص التدريب على هذه التطبيقات. وأوصت الدراسة بضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية، وتهيئة بيئة عمل داعمة، وتكثيف برامج التدريب لتمكين المرشدين من توظيف الذكاء الاصطناعي في عملهم.

وعلى المستوى القانوني، أشار **القرشي** (2024) إلى أن نظام الحماية من الإيذاء في المملكة يتضمن عقوبات مشددة تصل إلى السجن سنتين وغرامة مالية تصل إلى مائة ألف ريال، مع تشديد العقوبة في حال كان الضحية طفلًا من ذوي الإعاقة أو إذا ارتكبت الجريمة في أماكن العمل أو الدراسة أو الرعاية. كما برزت مبادرات وقائية دولية مثل :الخط الساخن الدولي للعنف الأسري(National Domestic Violence Hotline) ، والبرنامج الوطني لمناصرة الأشخاص ذوي الإعاقة في أستراليا، إضافة إلى برنامج نحو بيئة آمنة لحماية الطفل العربي ذي الإعاقة من الإساءة التابع للمجلس العربي للطفولة والتنمية.

التعقيب على الدراسات السابقة

تكشف الدراسات السابقة سواء على المستوى المحلي أو الدولي، حجم التحديات التي يواجهها ذوو الإعاقة فيما يتعلق بالتعرض للعنف والإيذاء، وتؤكد في الوقت نفسه على الحاجة إلى تدخلات متعددة المستويات تشمل الجوانب التربوية والاجتماعية والقانونية والتقنية وتظهر مراجعة الأدبيات أن غالبية الدراسات المحلية ركزت على توصيف أنماط العنف ضد الأطفال ذوي الإعاقة ورصد انتشاره وأسبابه وآثاره، كما في دراسات عرب *(2011)* و*العنزي (2023)* و*عيسى(2023)* ، التي أبرزت مظاهر العنف الأسري والمدرسي وتداعياته على الاستقرار النفسي والتحصيل التعليمي، أو دراسات مثل *الخريفي والقحطاني (2020)* التي تناولت خصائص الإعاقة والتوزيع المكاني لانتشارها دون الربط المباشر بظاهرة العنف. أما على المستوى الدولي، فقد أكدت أبحاث مثل *Cooke & Standen (2002)* و*Krnjacki et al. (2015)* و*Elklit et al. (2023)* أن الأشخاص ذوي الإعاقة أكثر عرضة للعنف الجسدي والجنسي والنفسي مقارنة بأقرانهم، غير أن هذه الدراسات اكتفت بإبراز حجم المشكلة وأسبابها دون تقديم نماذج تطبيقية عملية للوقاية أو التدخل.

من ناحية أخرى، اتجهت بعض البحوث الحديثة نحو استكشاف دور التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في دعم ذوي الإعاقة) *الوزان، ٢٠٢٠؛ عباس، ٢٠٢١؛ مكاري وعجوة، ٢٠٢٣؛ المحمدي، ٢٠٢٤؛ المقرشي، ٢٠٢٥* (، وقد أظهرت هذه الدراسات إمكانات كبيرة للتقنيات الحديثة في التعليم والتأهيل وتحسين جودة الحياة. ومع ذلك، ظل تركيزها محصورًا في الجوانب الأكاديمية أو المهنية، دون ربط مباشر بقضية الحماية من العنف الأسري والإيذاء .حتى الدراسات التي تطرقت إلى التحديات التقنية والتنظيمية اقتصرت على توصيات عامة ولم تقدم إطارًا تجريبيًا أو بيانات ميدانية يمكن الاستناد إليها لتوظيف الذكاء الاصطناعي في الكشف المبكر عن حالات العنف وتحليلها.

من هذه المقارنة، تتضح فجوة بحثية جوهرية يمكن تلخيصها في عدة نقاط:

١- **الطابع التجزيئي للأدبيات** :إذ عالجت الدراسات الاجتماعية مظاهر العنف وأسبابه، بينما تناولت البحوث التقنية إمكانات الذكاء الاصطناعي في التعليم، من دون وجود تقاطعات بحثية تعالج المسألتين في إطار تكاملي.

٢- **غياب النماذج التطبيقية الميدانية** :لا توجد دراسات عربية أو إقليمية بنت خوارزميات أو قواعد بيانات تستهدف الكشف المبكر عن العنف الموجه لذوي الإعاقة، رغم توافر الأدلة على الحاجة الملحة لذلك.

٣- **ضعف المعالجة المؤسسية والوقائية** :ركزت الأدبيات على وصف المشكلات أو طرح حلول علاجية بعد وقوع العنف، مع إغفال البعد الوقائي القائم على تحليل المخاطر ورصد المؤشرات المبكرة.

٤- **محدودية البيانات الموثوقة** :أكدت عدة دراسات محلية ودولية على نقص قواعد البيانات المتخصصة بالعنف ضد ذوي الإعاقة، وهو ما يضعف فاعلية أي تدخلات ويحد من فرص استثمار الذكاء الاصطناعي في هذا المجال.

بناءً عليه، تبرز أهمية الدراسات التي تقدم مقاربة جديدة تدمج بين التحليل الاجتماعي والتوظيف التقني للذكاء الاصطناعي في مجال الحماية والوقاية، بما يسهم في سد فجوة واضحة في الأدبيات العربية والدولية، ويفتح المجال أمام تصميم سياسات واستراتيجيات أكثر شمولًا وفاعلية تتماشى مع التحولات الرقمية ومتطلبات التنمية المستدامة.ومن هنا تنبع أهمية ورقتنا الحالية في الاستفادة من هذه الجهود وتكامل نتائجها، وذلك عبر بناء إطار بحثي يربط بين

الوقاية من العنف ضد ذوي الإعاقة وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في إدارة البيانات والكشف المبكر وتقديم الدعم الوقائي، بما يعزز من فاعلية التدخلات ويحقق انسجامًا مع تطلعات رؤية السعودية ٢٠٣٠ نحو مجتمع أكثر شمولًا وعدلًا.

موقع الدراسة الحالية في سد الفجوة

تأتي الدراسة الحالية لتسد هذه الثغرات عبر:

١- **دمج التحليل الاجتماعي مع الحلول التقنية،** من خلال استكشاف دور الذكاء الاصطناعي في الكشف المبكر عن حالات العنف وتحليلها.

٢- **تحليل وعي واستجابات الأسر والمؤسسات والمهنيين** كمدخل رئيسي لفهم الواقع وتطوير آليات الحماية.

٣- **مواءمة الجهود مع رؤية السعودية ٢٠٣٠** عبر تبني مقاربة شمولية تحقق الدمج الكامل وتوظف التقنيات الحديثة في تعزيز جودة الحياة وحماية الحقوق.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأنسب لطبيعة الموضوع، حيث يهدف إلى وصف واقع الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة وتحليلها بما يكشف عن أبرز الممارسات والتحديات المرتبطة بها. وقد استندت المنهجية إلى العمل الميداني المباشر من خلال زيارات لعدد من المراكز والجمعيات المختصة برعاية وتأهيل ذوي الإعاقة، إضافة إلى المقابلات الفردية مع مجموعة من الأطباء والمتخصصين الصحيين والمهنيين في هذا المجال، فضلًا عن استطلاعات الرأي التي استهدفت أسر وأهالي ذوي الإعاقة عبر وسائل متعددة (الهاتف، المقابلات المباشرة، الاستطلاع الإلكتروني). وقد مكّن هذا الدمج بين الأدوات الكمية والكيفية من جمع بيانات متعمقة وشاملة، تعكس واقع الخدمات وتسمح بتحليلها بما يساهم في الوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية.

أدوات جمع البيانات

اعتمدت الدراسة الحالية على مجموعة من الأدوات التي هدفت إلى جمع البيانات بشكل متكامل ودقيق، وذلك لتغطية مختلف جوانب الموضوع قيد البحث. وقد شملت الأدوات ما يلي:

الزيارات الميدانية :تم تنفيذ ٣ زيارات ميدانية في مراكز وجمعيات مختصة برعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة (مثل مراكز التأهيل الشامل لذوي الإعاقة (٢١ ابريل ٢٠٢٥)، مركز شمعة التوحد (٢٢ ابريل ٢٠٢٥)، وجمعية إيفاء بالدمام (٢١ ابريل ٢٠٢٥)) للتعرف على الخدمات والبرامج المقدمة بشكل مباشر.

المقابلات الفردية :أُجريت مع أطباء ومتخصصين صحيين ومهنيين اجتماعيين للتعمق في التحديات والخبرات العملية. (٢٧ مشاركاً)

استطلاعات الرأي :وُجهت للأسر (٣١ مشاركاً) والعاملين بالمؤسسات ومراكز التأهيل المختصة حماية الأطفال ذوي الإعاقة من العنف (٢٧ مشاركا) والمهنيين (٢٤ مشاركاً) عبر قنوات متعددة (الهاتف، المقابلات المباشرة، النماذج الإلكترونية)، مما أتاح جمع بيانات كمية وكيفية متكامل

ثانيًا: المقابلات الفردية

أجريت مقابلات مباشرة مع عدد من الأطباء، والمتخصصين الصحيين، والممارسين المهنيين في مجال الإعاقة (٢٧ مشاركاً)، وذلك لاستطلاع آرائهم وخبراتهم حول التحديات التي تواجه ذوي الإعاقة والخدمات المقدمة لهم.

ثالثًا: استطلاعات الرأي

تم تنفيذ استطلاعات للرأي مع أسر وأهالي ذوي الإعاقة، وذلك من خلال ثلاث وسائل رئيسة:

- التواصل الهاتفي المباشر.
- المقابلات الفردية.
- الاستطلاع الإلكتروني عبر الإنترنت.

وقد ساعدت هذه الأدوات مجتمعة على جمع بيانات ميدانية دقيقة، عكست واقع الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة، وأسهمت في تكوين صورة شاملة عن التحديات والاحتياجات في هذا المجال.

تحليل البيانات

اعتمد التحليل على الدمج بين التحليل الإحصائي الوصفي لبيانات الاستبيانات، والتحليل الكيفي للمقابلات والملاحظات الميدانية، بما يسمح باستخلاص صورة شاملة عن وعي الأسر

واستجابات المؤسسات والمهنيين، إلى جانب تقييم الإمكانات التقنية للذكاء الاصطناعي في دعم منظومة الحماية

نتائج الدراسة:

أولاً نتائج استطلاع الرأي حول وعي أسر الأطفال ذوي الإعاقة بآليات الوقاية والحماية من العنف:

أظهرت نتائج الاستطلاعات الموجهة إلى أسر الأطفال ذوي الإعاقة – والتي وُزّعت بصيغتين ورقية وإلكترونية على (٣١) فردًا من كل أسرة – مجموعة من المؤشرات المهمة المتعلقة بمدى وعيهم ومعرفتهم بسبل حماية أطفالهم من العنف.

تكشف نتائج جدول ١ عن مؤشرات بالغة الأهمية تتعلق بمدى وعي أسر الأطفال ذوي الإعاقة بآليات الحماية من العنف. فقد أظهرت البيانات أن 71%من الأسر لديهم معرفة بأنواع العنف والعلامات الدالة عليه، في حين يفتقر 29%لهذه المعرفة، وهو ما يشير إلى وجود فجوة معرفية ينبغي معالجتها من خلال حملات تثقيفية أكثر تخصصًا. كما بينت النتائج أن 55% من الأسر على دراية بالآليات والخطط المتاحة للتعامل مع حالات العنف، مقابل 45% يفتقرون لهذه المعرفة. هذه النسبة قد تكشف عن قصور مؤسسي في نشر المعلومات الرسمية المتعلقة بقنوات التبليغ والإجراءات، مما قد يعيق سرعة التدخل والوقاية. أما على مستوى إشراك الأطفال في برامج التوعية والتدريب، فقد أظهرت النتائج أن 81%من الأسر لا يشاركون أبناءهم في مثل هذه البرامج، بينما لم تتجاوز نسبة المشاركين 19%فقط، وهو مؤشر سلبي يعكس محدودية الاستثمار الأسري في استراتيجيات الحماية الوقائية. وفيما يتعلق بامتلاك استراتيجيات واضحة للتعامل مع حالات العنف، أفاد 71%من الأسر بعدم وجود استراتيجيات محددة، مقابل 29%فقط لديهم خطط للتعامل مع المواقف المحتملة، مما يعكس ضعفًا في التخطيط الوقائي داخل البيئة الأسرية.

وعلى النقيض، برز مؤشر إيجابي تمثل في أن 81%من الأسر يتواصلون بانتظام مع المدرسة أو الجهات ذات العلاقة لمتابعة سلامة أطفالهم، في حين يفتقر 19%إلى هذا التواصل المنتظم، وهو ما يعكس إدراكًا نسبيًا لأهمية الشراكة بين الأسرة والمؤسسات التعليمية. كما تبين أن 58%من الأسر لديهم معرفة بكيفية التواصل مع مراكز البلاغات أو خط مساندة الطفل، بينما 42%لا يمتلكون هذه المعرفة، وهو ما يبرز الحاجة إلى توسيع نطاق الحملات الإعلامية الموجهة لهذه الفئة. أخيرًا، أظهرت النتائج شبه إجماع؛ إذ أكد 90%من الأسر أهمية وجود جهات أو تطبيقات استشارية متخصصة

لدعمهم في حماية أطفالهم، مقابل 10%فقط لم يروا ذلك ضروريًا. هذه النسبة المرتفعة تتوافق مع ما خلصت إليه الأدبيات إلى أن التمكين الرقمي والتقني يشكل أداة محورية في تعزيز حماية الفئات الهشة.

بشكل عام توضح هذه النتائج أن وعي الأسر يتسم بالتباين؛ إذ يحقق مستويات مرتفعة نسبيًا في إدراك أنواع العنف (٧١٪) وأهمية الأدوات التقنية (٩٠٪)، لكنه منخفض بشكل مقلق في مجالات المشاركة في البرامج التوعوية (١٩٪) وامتلاك استراتيجيات وقائية (٢٩٪). وهو ما يعزز التوصية بضرورة **تصميم تدخلات تربوية وتقنية متكاملة** تركز على: تدريب الأسر على استراتيجيات الوقاية والتدخل، وتفعيل قنوات التبليغ والتوعية الرسمية، وتطوير تطبيقات استشارية مدعومة بالذكاء الاصطناعي بما ينسجم مع مستهدفات حماية الأطفال ذوي الإعاقة.

جدول (١): وعي أسر الأطفال ذوي الإعاقة بآليات الوقاية والحماية من العنف (ن=٣١)

السؤال	نعم		لا	
	عدد	%	عدد	%
هل لديكم معرفة عن أنواع العنف التي يتعرض لها الطفل والعلامات الدالة عليها؟	22	71.0	9	29.0
هل لديكم معرفة بالآليات والخطط المتاحة في حالة تعرض طفلكم للعنف؟	17	54.8	14	45.2
هل تشاركون طفلكم في تدريبات أو برامج توعية حول السلامة والحماية الشخصية؟	6	19.4	25	80.6
هل لديكم استراتيجيات محددة للتعامل مع أي حالة عنف تعرض لها طفلكم؟	9	29.0	22	71.0
هل تتواصلون بانتظام مع المدرسة أو الجهات المعنية لمتابعة سلامة طفلكم والتأكد من عدم تعرضه للعنف؟	25	80.6	6	19.4
هل لديكم معرفة لكيفية التواصل مع مركز البلاغات في مركز الحماية أو خط مساندة الطفل؟	18	58.1	13	41.9
هل تعتقد أن وجود جهات أو تطبيقات استشارية في توجيهكم في تربية أو حماية طفلكم المعاق من الإيذاء هو أمر مهم ومفيد؟	28	90.3	3	9.7

بيانات ميدانية ٢٠٢٤

ثانياً نتائج الاستطلاع الموجَّه للمؤسسات ومراكز التأهيل

تشير نتائج استطلاع رأي المؤسسات ومراكز التأهيل الشامل التي تتعامل مع الأطفال ذوي الإعاقة جدول ٢ إلى وجود مستوى متقدم نسبيًا من الالتزام ببرامج الوقاية والحماية من العنف. فقد تبين أن ما يقارب **77.8%**من هذه المؤسسات تقدم برامج وأنشطة توعوية للأطفال حول الحماية الشخصية والوقاية من العنف، وهي نسبة إيجابية تعكس وعيًا بأهمية بناء ثقافة وقائية مبكرة، إلا أن بقاء **22.2%**من المؤسسات دون هذه البرامج يثير تساؤلات حول اتساق

الخدمات المقدمة ومدى شموليتها لكافة الفئات. ومن جانب آخر، برز الاهتمام بتأهيل الكوادر العاملة، حيث أوضحت النتائج أن **77.8%**من المؤسسات توفر تدريبًا منتظمًا لموظفيها على التعرف إلى علامات العنف والتصرف في حالات الاشتباه. ورغم أن هذه النسبة تمثل غالبية واضحة، فإنها لا تزال أقل من المستوى المطلوب لتحقيق حماية شاملة، إذ يشير غياب التدريب في أكثر من خمس المؤسسات إلى وجود فجوة يمكن أن تحد من فعالية الاستجابة السريعة لحالات العنف.

وفيما يخص آليات التبليغ، فقد أظهرت النتائج أن **85.2%**من المؤسسات تتيح قنوات واضحة وفعالة للتبليغ عن حالات العنف، وهي النسبة الأعلى بين جميع المؤشرات، ما يعكس إدراكًا واسعًا لأهمية الإبلاغ كخطوة أولى في أي استراتيجية وقائية. ومع ذلك، فإن غياب هذه الآليات لدى **14.8%**من المؤسسات يشكل ثغرة قد تعيق وصول الحالات إلى الجهات المختصة، وتؤدي إلى تفاقم معاناة الأطفال الضحايا. أما فيما يتعلق بالخدمات المقدمة للأسر، فقد بينت النتائج أن **81.5%**من المؤسسات تقدم خدمات استشارية لأولياء الأمور حول كيفية حماية أبنائهم من العنف. هذه النسبة تكشف عن وعي متزايد بدور الأسرة بوصفها الشريك الأول في عملية الحماية، لكنها تطرح في الوقت نفسه تحديًا يتمثل في غياب هذه الخدمات عن نحو خمس المؤسسات، وهو ما قد يضعف قدرة الأسر على القيام بدورها الوقائي بفاعلية. كما أظهرت النتائج أن **81.5%**من المؤسسات توفر دعمًا نفسيًا وعاطفيًا للأطفال الذين تعرضوا للعنف، ما يعكس إدراكًا متناميًا لأهمية البعد النفسي والعاطفي في عمليات التدخل، غير أن النسبة المتبقية (١٨.٥٪) من المؤسسات التي لا توفر مثل هذا الدعم تشير إلى أن بعض الأطفال قد لا يحصلون على الرعاية الكاملة بعد تعرضهم للإيذاء، مما قد يؤثر سلبًا على إعادة اندماجهم في المجتمع. وأخيرًا، برزت مسألة الشراكات المؤسسية، حيث أفادت **77.8%**من المؤسسات بأنها تطور شراكات مع السلطات المحلية والشرطة والمنظمات غير الحكومية لتعزيز الحماية. هذه النتيجة تعكس توجهًا نحو التكامل بين مختلف الأطراف، إلا أن غياب هذه الشراكات لدى نحو ربع المؤسسات يعني أن العمل لا يزال يتسم بالتجزئة، وهو ما يتطلب سياسات وطنية أكثر إلزامية لضمان التنسيق المؤسسي. بوجه عام، تظهر نتائج الجدول (٢) أن المؤسسات ومراكز التأهيل الشامل تحقق نسبًا مرتفعة في مجالات التوعية، التدريب، الدعم النفسي، وآليات التبليغ، مما يشير إلى وجود **بنية أساسية واعدة** لنظام حماية فعال للأطفال

ذوي الإعاقة. ومع ذلك، فإن استمرار فجوة تتراوح بين **15%–22%** من المؤسسات التي لا تطبق هذه الممارسات يعكس الحاجة إلى وضع **أطر تنظيمية موحدة** تلزم جميع المؤسسات بتبني معايير وقائية شاملة، مع تعزيز برامج التدريب وبناء الشراكات المؤسسية. إن معالجة هذه الفجوات تمثل ضرورة لتحقيق حماية مستدامة تتماشى مع توجهات **رؤية السعودية ٢٠٣٠** في تمكين الفئات الأكثر هشاشة وبناء مجتمع أكثر شمولًا وعدلًا.

جدول (٢): نتائج استطلاع رأي المؤسسات ومراكز التأهيل حول حماية الأطفال ذوي الإعاقة من العنف (ن=٢٧)

السؤال	نعم		لا	
	عدد	%	عدد	%
هل تقدم المؤسسة برامج ونشاطات توعية للأطفال ذوي الاعاقة حول الحماية الشخصية والوقاية من العنف؟	21	77.8	٦	22.2
هل توفر المؤسسة تدريبًا منتظمًا لموظفيها حول كيفية التعرف على علامات العنف والتصرف في حالات الاشتباه بتعرض الأطفال ذوي الاعاقة للعنف؟	21	77.8	٦	22.2
هل توفر المؤسسة آليات فعالة للتبليغ عن حالات العنف ضد الأطفال ذوي الاعاقة؟ وكيف يمكن للأطفال وأولياء أمورهم التبليغ عن الحالات؟	23	85.2	٤	14.8
هل تقوم المؤسسة بتقديم خدمات استشارية لأولياء أمور الأطفال ذوي الاعاقة حول كيفية حماية أطفالهم من العنف؟	22	81.5	٥	18.5
هل تعمل المؤسسة على تطوير شراكات مع الجهات المعنية، مثل السلطات المحلية والشرطة والمنظمات غير الحكومية، لتعزيز الحماية من العنف للأطفال ذوي الاعاقة؟	21	٦	77.8	22.2
هل تقدم المؤسسة دعمًا نفسيًا وعاطفيًا للأطفال ذوي الاعاقة الذين تعرضوا للعنف؟	22	81.5	٥	18.5

بيانات ميدانية ٢٠٢٤

ثالثاً: نتائج الاستطلاع حول دور الذكاء الاصطناعي في حماية ذوي الإعاقة من العنف الأسري

تبرز نتائج الجدول ٣ صورة متباينة حول إدراك العاملين في الجهات التقنية والمهنيين الصحيين والمتخصصين بعلوم الإعاقة لدور الذكاء الاصطناعي في حماية الأطفال ذوي الإعاقة من العنف. فقد أوضحت النتائج أن نحو **66.7%** من المشاركين يعملون في جهات حماية ذوي الإعاقة من الإيذاء أو من المسؤولين في أحد الجهات أو الهيئات التقنية الإلكترونية التي تقدم

الخدمات لفئة ذوي الإعاقة، بينما **33.3%** ليسوا كذلك، وهو ما يعكس وجود تمثيل مهم من العاملين في المجال المباشر، لكنه يشير أيضًا إلى أن ثلث العينة تقريبًا خارج دائرة المسؤولية المباشرة، الأمر الذي قد يؤثر في مستوى الخبرة والوعي المتعلق بالموضوع ويطرح تساؤلات حول اتساق العينة ومدى انعكاس النتائج على الواقع العملي. أما على مستوى الخلفية التخصصية، فقد بينت النتائج أن **54.2%** من المستجيبين ينتمون إلى تخصصات علوم الإعاقة، مقابل **45.8%** ليست لديهم هذه الخلفية. هذا التوزيع يوضح أن أكثر من نصف العينة يمتلك قاعدة معرفية مرتبطة بطبيعة الفئة المستهدفة، مما يعزز مصداقية نتائج الاستطلاع، لكنه يكشف أيضًا عن فجوة معرفية محتملة بين المتخصصين وغير المتخصصين في كيفية إدراك دور التكنولوجيا.

وفيما يتعلق بالدور المباشر للذكاء الاصطناعي في **الكشف عن العنف الأسري**، فقد أظهرت النتائج وعيًا متزايدًا بإمكانات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن العنف الأسري وعوامل الخطورة، فقد أقر **75.0%** بوجود دور مهم لهذه التقنيات، هذه النسبة المرتفعة تكشف عن قناعة متنامية بأهمية الذكاء الاصطناعي كأداة تنبؤية وتحليلية قادرة على تحديد المخاطر، وهو ما يتفق مع التوجهات العالمية نحو توظيف الخوارزميات في مجال الحماية الاجتماعية. في حين نفى ذلك **16.7%** وأجاب **8.3%** بـ "لا أعلم". ورغم أن هذه النتيجة تعكس إدراكًا متزايدًا للإمكانات التنبؤية والتحليلية للذكاء الاصطناعي، لكنها تكشف أيضًا عن بقاء شريحة محدودة لا تزال مترددة أو غير مدركة لكيفية التطبيق العملي.

كما برزت قناعة مشابهة – وإن كانت أقل قليلاً – حول دور الذكاء الاصطناعي في **تدريب وتوعية المهنيين الصحيين والاجتماعيين**، حيث أيد **62.5%** هذه الإمكانية، بينما عبر **33.3%** عن رفضهم و **4.2%** عن جهلهم. هذه النتيجة تشير إلى وجود انفتاح نسبي، لكنها تكشف في الوقت ذاته عن حاجة لإثبات جدوى هذه التطبيقات عمليًا عبر برامج تدريب تجريبية توضح قيمة الذكاء الاصطناعي في تطوير مهارات العاملين .أما في جانب **تحسين جودة الحياة والتوعية المجتمعية**، فقد برزت نتيجة لافتة، حيث أقر **91.7%** من المشاركين بوجود دور جوهري للذكاء الاصطناعي في هذا المجال، مقابل **8.3%** فقط من الرافضين. هذا الاتفاق شبه الجماعي يعكس إدراكًا بأن دور التكنولوجيا يتجاوز الكشف والاستجابة إلى إحداث تحولات

إيجابية في البيئة المحيطة بالأطفال ذوي الإعاقة، سواء من خلال التوعية أو عبر تسهيل الخدمات.

وفيما يتعلق بمدى اهتمام الجهات المختصة ببناء **قواعد بيانات متخصصة** حول العنف الأسري ضد ذوي الإعاقة، فقد انقسمت الآراء بوضوح؛ إذ وافق **50.0%**فقط، بينما رفض **41.7%** وأجاب **8.3%**بـ "لا أعلم". هذا الانقسام يعكس محدودية الجهود المؤسسية في إنشاء بنية تحتية بياناتية موحدة، وهو ما يتفق مع ما أشار إليه الإطار النظري في الدراسة حول النقص الكبير في البيانات الموثوقة على المستويين المحلي والعالمي. الأمر الذي يضعف من فاعلية أي تدخلات تعتمد على الذكاء الاصطناعي، لأن دقة الخوارزميات ترتبط ارتباطًا مباشرًا بجودة البيانات المتاحة. كما أبدى **75.0%**من المشاركين ثقتهم بقدرة الذكاء الاصطناعي على **تقديم معلومات دقيقة وشاملة** حول قضايا العنف الأسري ضد ذوي الإعاقة، في مقابل **20.8%** غير مقتنعين و **4.2%**غير مدركين لذلك. هذه النتيجة تؤكد أن الذكاء الاصطناعي ينظر إليه باعتباره أداة واعدة لسد الفجوات المعرفية وتقديم دعم معلوماتي متكامل، ومع ذلك، فإن استمرار نسبة من التشكيك يشير إلى الحاجة لتجارب تطبيقية ميدانية تثبت فاعلية هذه النظم.

وأخيرًا، فيما يتعلق بوجود **بيانات كافية في الخوارزميات الحالية**، فقد أيد **41.7%**فقط توافرها، في حين نفى **45.8%**ذلك، وأكد **12.5%**عدم معرفتهم. هذه النتيجة السلبية نسبيًا تسلط الضوء على واحدة من أبرز التحديات: أن الخوارزميات الحالية لا تزال تعاني من نقص واضح في المحتوى البياناتي المرتبط بالعنف الأسري ضد ذوي الإعاقة، مما يحد من قابليتها للاستخدام كأداة موثوقة في هذا المجال، ويؤكد الحاجة إلى استثمارات أكبر في بناء قواعد بيانات شاملة كشرط أساسي لتطوير خوارزميات دقيقة.

يمكن القول إن نتائج الجدول (٣) تعكس وعيًا واعدًا بين العاملين بأهمية الذكاء الاصطناعي في حماية الأطفال ذوي الإعاقة، خاصة في مجالات الكشف عن العنف (٧٥.٠٪) وتحسين جودة الحياة (٩١.٧٪). حيث حصلت هذه المؤشرات مثل الكشف عن على مستويات عالية من القبول. ومع ذلك، فإن الانقسام حول مدى توفر قواعد البيانات (٥٠٪ مقابل ٤١.٧٪) والاعتقاد المحدود بوجود بيانات كافية في الخوارزميات الحالية (٤١.٧٪) يمثلان عقبة مركزية أمام تحويل هذا الوعي إلى تطبيق عملي. وعليه، فإن تفعيل دور الذكاء الاصطناعي يتطلب **استراتيجيات وطنية شاملة** تتضمن: بناء قواعد بيانات متكاملة، وتصميم برامج تجريبية تثبت

جدوى التطبيقات الذكية، وتكثيف جهود التوعية والتدريب للمختصين وغير المختصين على حد سواء. إن تجاوز هذه التحديات كفيل بتحويل الذكاء الاصطناعي إلى أداة محورية في تعزيز الوقاية والحماية للأطفال ذوي الإعاقة بما ينسجم مع توجهات التنمية المستدامة والرؤى المستقبلية.

جدول (٣): نتائج استطلاع رأي العاملين في الجهات التقنية والمهنيين حول دور الذكاء الاصطناعي في حماية ذوي الإعاقة من العنف (ن= ٢٤)

السؤال	نعم		لا		لا أعلم	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
هل أنت من العاملين في جهات مسؤولة عن حماية ذوي الإعاقة من الإيذاء أو من المسؤولين في أحد الجهات أو الهيئات التقنية الإلكترونية التي تقدم الخدمات لفئة ذوي الإعاقة؟	16	66.7	8	33.3	0	0.0
هل أنت من المختصين بعلوم ذوي الإعاقة؟	13	54.2	11	45.8	0	0.0
هل يوجد دور للذكاء الاصطناعي في الكشف عن العنف الأسري وعوامل الخطورة على فئة ذوي الإعاقة؟	18	75.0	4	16.7	2	8.3
هل يوجد دور للذكاء الاصطناعي في تدريب وتوعية المهنيين الصحيين والعاملين مع ذوي الإعاقة؟	15	62.5	8	33.3	1	4.2
هل يساعد الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة الحياة لذوي الإعاقة والتوعية المجتمعية؟	22	91.7	2	8.3	0	0.0
هل تهتم الجهات المختصة بالذكاء الاصطناعي والبيانات بتوفير قاعدة بيانات عن العنف الأسري الموجه لذوي الإعاقة؟	12	50.0	10	41.7	2	8.3
هل يمكن للذكاء الاصطناعي تقديم معلومات صحيحة شاملة وافية عن كل ما يمكن أن يطرح من أسئلة حول العنف الأسري ضد الأطفال ذوي الإعاقة؟	18	75.0	5	20.8	1	4.2
هل يوجد بيانات كافية عن العنف الأسري ضد ذوي الإعاقة والحماية منه في خوارزميات الذكاء الاصطناعي؟	10	41.7	11	45.8	3	12.5

بيانات ميدانية ٢٠٢٤

ثانياً: نتائج المقابلات الشخصية

تم إجراء مقابلات فردية مع (٢٧) مشاركًا من ذوي العلاقة، وأسفرت هذه المقابلات عن مجموعة من النتائج التي تسلط الضوء على واقع العنف الموجّه للأطفال ذوي الإعاقة وسبل التعامل معه.

أولاً: التعرف على علامات العنف

تم إجراء مقابلات فردية مع (٢٧) مشاركًا من ذوي العلاقة، وأسفرت النتائج عن مجموعة من المؤشرات التي تسلط الضوء على واقع العنف الموجّه للأطفال ذوي الإعاقة وسبل التعامل معه. فعند سؤال المبحوثين عن كيفية التعرف على علامات تعرض الأطفال ذوى الإعاقة للعنف فقد أوضح ٢١ مشاركاً يمثلون **(77.8%)** من المشاركين أن التعرف على حالات العنف يتم عادةً عبر **العلامات الجسدية** مثل الكدمات والندبات وآثار الضرب أو وجود علامات على الجلد تدل على الألم والإيذاء. وفي المقابل، أشار ١٤ مشاركاً **(51.9%)**إلى علامات **نفسية وسلوكية** تشمل الانطواء والخوف الشديد والعدوانية المفرطة، إلى جانب سلوكيات غير مألوفة مثل الصمت المبالغ فيه، التبول اللاإرادي، التردد والخجل، أو العصبية والصراخ والعنف تجاه الأقران. وكانت إجابات ٣ مشاركين عامة او غير واضحة وتبرز هذه النتائج أن العاملين ما زالوا يعتمدون بدرجة أكبر على المؤشرات الجسدية المباشرة مقارنة بالمؤشرات النفسية والسلوكية، وهو ما يعكس فجوة معرفية ينبغي معالجتها، نظرًا لأن العلامات السلوكية تمثل أحيانًا الإنذار الأول لحالات العنف قبل أن تتطور إلى إصابات جسدية واضحة.

ثانيًا: الخطوات الأولية عند الاشتباه بتعرض طفل ذي إعاقة للعنف

أظهرت نتائج المقابلات أن غالبية المشاركين **(66.7%)** يرون أن **التبليغ المباشر للجهات المختصة أو الشرطة** يمثل الخطوة الأولى والأكثر أهمية عند الاشتباه بتعرض طفل ذي إعاقة للعنف، وهو ما يعكس وعيًا بأهمية التدخل الرسمي لحماية الطفل ومنع استمرار الانتهاك. كما أشار نحو **(22.2%)** إلى أن **التوجه للمستشفى أو طلب العلاج الطبي أولًا** يعد أولوية، وهو ما يبرز إدراكًا لخطورة الأضرار الصحية والنفسية التي قد يتعرض لها الطفل وضرورة معالجتها بشكل عاجل. وفي المقابل، اكتفى **(18.5%)** بالتحقق أو الملاحظة دون القيام بإجراء رسمي، مما يشير إلى تردد أو غياب إجراءات واضحة لدى بعض العاملين. أما نسبة صغيرة **(7.4%)** فقد عبّرت عن **عدم المعرفة أو عدم تحديد** الخطوات الأولية، وهو ما يعكس حاجة ماسة إلى وجود **أدلة إجرائية موحّدة** تحدد آليات الاستجابة الأولية لحالات العنف بشكل واضح.

ثالثًا: الخدمات الصحية والنفسية المتاحة

كشفت نتائج المقابلة عن تباين واضح في وعي المشاركين بالخدمات الصحية والنفسية المتاحة للأطفال ذوي الإعاقة الذين تعرضوا للعنف. فقد أشار (37.0%) من المشاركين إلى توفر جلسات نفسية أو علاج سلوكي كخيار رئيسي لمساندة الأطفال في التعامل مع آثار العنف،، وجلسات إرشاد أسري، وبرامج لعلاج الصدمات بينما ذكر (22.2%) أن الإيواء أو المراكز المختصة تمثل إحدى الوسائل المهمة لتوفير الحماية والدعم. وأكد (18.5%) على وجود خدمات عامة تركز على الرأفة والاحتواء الاجتماعي، بما يعكس منظورًا إنسانيًا يتجاوز العلاج الطبي المباشر. في المقابل، عبّر (22.2%) عن عدم معرفتهم بوجود خدمات واضحة أو أكدوا غيابها، وهو ما يشير إلى قصور في إتاحة المعلومات أو محدودية انتشار الخدمات ذات الصلة، الأمر الذي قد ينعكس سلبًا على سرعة التدخل وجودته. وقد أجمع المشاركون على أهمية تنويع هذه الخدمات، وتوفير بيئة آمنة وخالية من المشكلات، وتقديم الدعم العاطفي والمادي لهم، بالإضافة إلى التدخل الطبي لمعالجة أي إصابات جسدية قد يتعرضون لها.

رابعًا: توجيه الأسر ومقدمي الرعاية

كما أظهرت المقابلات إدراكًا واسعًا لدى المشاركين بأهمية توجيه الأسر ومقدمي الرعاية بعد تعرض الطفل للعنف، إذ أكدوا ضرورة احتواء الطفل وتعزيز شعوره بالأمان وتشجيعه على التعبير عن مشاعره بطريقة صحيحة، إلى جانب رفع وعي الأسرة بمخاطر التعنيف وتزويدها بجلسات إرشادية ودورات تدريبية تساعدها على ضبط النفس والتعامل الصحيح مع الأطفال ذوي الإعاقة. أظهرت النتائج أن أبرز توجهات المشاركين في دعم الأسر بعد تعرض الأطفال ذوي الإعاقة للعنف تمثلت في **احتواء الطفل وتقديم الدعم النفسي المباشر**، حيث أشار إلى ذلك **(44.4%)** من المشاركين، وهو ما يعكس وعيًا بأهمية الجانب النفسي في إعادة بناء شعور الطفل بالأمان. كما أكد **(33.3%)** على دور **التوعية عبر وسائل الإعلام والمطويات والجلسات التثقيفية**، باعتبارها وسيلة لتعزيز وعي الأسر بسبل الحماية والتعامل الصحيح. وذهب **(25.9%)** إلى أهمية **الاستعانة بالأخصائيين النفسيين والاجتماعيين** لتقديم الدعم المتخصص للأسرة والطفل معًا، الأمر الذي يعزز التكامل بين البعد الأسري والمهني في عمليات التدخل. ومع ذلك، ظل هناك **(18.5%)** لم يقدموا إجابة واضحة أو أبدوا عدم

معرفتهم، وهو ما يعكس تفاوتًا في مستوى الاستعداد المهني ويشير إلى الحاجة لتعزيز التدريب والتثقيف في هذا المجال.

خامسًا: البرامج التدريبية للعاملين

وفيما يخص البرامج التدريبية الموجهة للمهنيين الصحيين والاجتماعيين حول كيفية التعامل مع حالات العنف، فقد تباينت آراء المشاركين؛ إذ ذهب بعضهم إلى أن هذه البرامج موجودة ولكنها محدودة، بينما أكد آخرون غيابها تمامًا، في حين عبّر البعض عن أملهم في توفيرها بشكل منتظم وفاعل فقد أظهرت نتائج المقابلة أن مستوى إتاحة البرامج التدريبية للعاملين مع الأطفال ذوي الإعاقة في مجال الحماية من العنف لا يزال محدودًا فقد أكد **(40.7%)** من المشاركين وجود **برامج تدريبية** بالفعل، بينما أشار **(25.9%)** إلى أن هذه البرامج متوفرة لكن بشكل **نادر أو غير منتظم**، الأمر الذي يضعف من فاعليتها. في المقابل، نفى **(18.5%)** وجود أي برامج تدريبية متاحة، وهو ما يعكس فجوة مؤسسية ينبغي التعامل معها. كما عبّر **(14.8%)** من المشاركين عن عدم معرفتهم بوجود مثل هذه البرامج، وهو مؤشر آخر على ضعف التواصل المؤسسي والإعلامي حول الفرص التدريبية. هذه النتائج مجتمعة توضح أن التدريب – باعتباره ركيزة أساسية لبناء القدرات المهنية – لا يزال بحاجة إلى **استراتيجية وطنية موحدة** تضمن الاستمرارية، والتغطية الشاملة، وتكامل المحتوى التدريبي مع أحدث الممارسات العالمية في حماية الأطفال ذوي الإعاقة من العنف.

جدول (٤): نتائج المقابلات الفردية مع حول العنف ضد الأطفال ذوي الإعاقة (ن=٢٧)

المحور	الفئات	عدد المشاركين	النسبة %
كيف يمكنك التعرف على علامات التعرض للعنف لدى الأطفال ذوي الاعاقة؟	مؤشرات جسدية	21	77.8
	مؤشرات نفسية/سلوكية	14	51.9
ما هي الخطوات الأولية التي يجب اتخاذها عند الاشتباه بتعرض طفل ذو اعاقة للعنف؟	التبليغ للجهات المختصة	18	66.7
	التوجه للمستشفى/العلاج	6	22.2
	التحقق/الملاحظة فقط	5	18.5
ما هي الخدمات الصحية والنفسية المتاحة للأطفال ذوي الاعاقة الذين تعرضوا للعنف؟	جلسات علاج نفسي/سلوكي	10	37.0
	الإيواء/مراكز مختصة	6	22.2
	خدمات عامة (احتواء/رأفة)	5	18.5
	لا أعلم/غياب خدمات	6	22.2

كيفية توجيه الأسر والمقدمين للرعاية حول كيفية دعم الأطفال ذوي الاعاقة بعد تعرضهم للعنف	احتواء الطفل ودعم نفسي مباشر	12	44.4
	التوعية عبر وسائل إعلامية/مطويات	9	33.3
	الاستعانة بأخصائيين نفسيين/اجتماعيين	7	25.9
	لا أعلم/بدون إجابة	5	18.5
وجود برامج تدريبية مستمرة للمهنيين الصحيين حول كيفية التعامل مع حالات العنف ضد الأطفال ذوي الاعاقة	وجود برامج	11	40.7
	ندرة/قلة البرامج	7	25.9
	لا توجد برامج	5	18.5
	لا أعلم	4	14.8

بيانات ميدانية ٢٠٢٤ *استجابات متعددة

وبوجه عام، كشفت نتائج المقابلات عن مستوى جيد من الوعي لدى المشاركين بعلامات العنف وآليات التبليغ والتدخل، كما أبرزت إدراكهم لأهمية الأدوار التكاملية للأسر والمؤسسات في توفير الرعاية النفسية والصحية للأطفال ذوي الإعاقة. وتؤكد هذه النتائج الحاجة الملحة إلى تكثيف البرامج التدريبية للمهنيين، وتطوير استراتيجيات وقائية وعلاجية متكاملة تعزز حماية هذه الفئة وتضمن لها حياة أكثر أمانًا واستقرارًا.

مناقشة النتائج:

يقاس تقدم الأمم بمدى احترامها للأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير الفرص الملائمة لهم لإبراز إمكاناتهم وقدراتهم. وقد أوضحت الأدبيات أن هذه الفئة أكثر عرضة للعنف والإهمال مقارنة بغيرهم، حيث يتضاعف خطر تعرضهم للإيذاء الجسدي والجنسي والعاطفي، الأمر الذي يجعل حمايتهم ضرورة إنسانية ومجتمعية لا تحتمل التأجيل(McCarthy & Thompson, 2010 ؛ الأمم المتحدة، ٢٠٢١). وتؤكد نتائج الدراسة الحالية هذا التوجه؛ إذ أظهرت أن غالبية الأسر تدرك مؤشرات العنف وتحرص على متابعة أوضاع أبنائها والتواصل مع الجهات ذات العلاقة، لكنها في الوقت نفسه عبّرت عن حاجة ماسة لوجود تطبيقات وخدمات استشارية متخصصة تعزز قدرتها على حماية أطفالها من الإيذاء. ويعكس هذا الواقع ما ذكره عيشاوي (٢٠١٧) من أن الأسرة هي اللبنة الأولى في التنشئة، وأن غياب الدعم أو الوعي الكافي قد يجعلها عاجزة عن أداء هذا الدور بكفاءة.

كما أبرزت النتائج تفاوت وعي الأسر بآليات التبليغ عن العنف والإجراءات الرسمية للتعامل مع حالاته، وهو ما يتسق مع ما أشارت إليه الأدبيات من أن العزلة الاجتماعية وقلة الاندماج المجتمعي للأشخاص ذوي الإعاقة تسهم في تأخر اكتشاف حالات الإساءة (Scurich, 2025). وبناءً على ذلك، فإن تعزيز التثقيف الأسري عبر حملات توعوية ومبادرات مجتمعية يمثل ضرورة للحد من هذه الفجوة، انسجامًا مع ما أكدته منظمة الصحة العالمية (WHO, 2017)من أن العنف ضد الأطفال يشكل أزمة صحية عامة ذات أبعاد خطيرة.

أما على مستوى المؤسسات ومراكز التأهيل، فقد أوضحت النتائج وجود جهود ملحوظة في مجال الوقاية والحماية، مثل توفير آليات فعالة للإبلاغ، وتقديم خدمات استشارية ودعم نفسي للأطفال وأسرهم، إضافة إلى بناء شراكات مع جهات مختلفة. غير أن الحاجة لا تزال قائمة لتوسيع نطاق البرامج التدريبية والتوعوية للعاملين وتطوير استراتيجيات أكثر شمولًا. وهذا يتفق مع ما ذكره (Fattah 2024) من أن مواجهة العنف تحتاج إلى تكامل أدوار جميع المؤسسات، التعليمية والصحية والأمنية، لتوفير حماية متوازنة ومستدامة للأطفال ذوي الإعاقة.

وفيما يتعلق بدور الذكاء الاصطناعي، فقد أبرزت نتائج الاستطلاع الموجه إلى الجهات التقنية والمهنيين العاملين مع ذوي الإعاقة إدراكًا متزايدًا لأهمية توظيف هذه التقنيات في الكشف المبكر عن حالات العنف والتنبؤ بعوامل الخطورة. كما أظهرت النتائج اتفاق غالبية المشاركين على أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يسهم في تدريب العاملين وتقديم معلومات دقيقة وتحسين جودة الخدمات، وهو ما يتسق مع ما أشار إليه أبو النجا (٢٠٢١) وشعبان (٢٠٢١) من أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي توفر حلولًا رقمية قادرة على تحليل البيانات والتنبؤ بالمخاطر وتقديم دعم وقائي ووقتي. إلا أن الدراسة كشفت أيضًا عن قصور في وعي بعض المشاركين بطبيعة الخوارزميات والبيانات، الأمر الذي يعكس ما يسمى "أمية الذكاء الاصطناعي"، والتي ينبغي معالجتها من خلال برامج تدريبية متخصصة تتماشى مع توجهات رؤية المملكة ٢٠٣٠ في بناء "اقتصاد قائم على البيانات." كما جاءت نتائج المقابلات الشخصية لتؤكد ما أشارت إليه الدراسات السابقة حول تعدد مظاهر العنف الجسدي والنفسي والجنسي التي قد يتعرض لها الأطفال ذوو الإعاقة، وارتباطها بمؤشرات سلوكية ونفسية واضحة مثل الانطواء والخوف والتبول اللاإرادي والعصبية. وقد بين المشاركون أن التدخل غالبًا ما يتم عبر الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين بالتعاون مع الجهات الرسمية، وأن الخدمات المقدمة تشمل العلاج النفسي الفردي

والإرشاد الأسري وتدريب الأطفال على مهارات الدفاع عن النفس. وهذه النتائج تتسق مع ما أوصت به الأمم المتحدة (٢٠٢١) من ضرورة توفير برامج وقائية وعلاجية متكاملة تراعي النوع الاجتماعي والعمر وطبيعة الإعاقة.

وبوجه عام، تؤكد نتائج هذه الدراسة أن حماية الأطفال ذوي الإعاقة من العنف تتطلب تضافر جهود الأسر والمؤسسات والمجتمع، مع الاستفادة القصوى من التقنيات الحديثة وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي، الذي يمكن أن يشكل نقلة نوعية في رصد العنف والتنبؤ به والتدخل المبكر للحد من آثاره. كما تبرز النتائج الحاجة إلى تعزيز الوعي المجتمعي والمؤسسي بحقوق هذه الفئة، وتطوير استراتيجيات وقائية شاملة تتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تؤكد على الاستثمار في الإنسان وتمكين جميع الفئات بما فيها ذوو الإعاقة لتحقيق التنمية المستدامة.

خلاصة:

تأتي هذه الدراسة في سياق تزايد الاهتمام العالمي والوطني بقضية العنف الأسري الموجه نحو الأشخاص ذوي الإعاقة، لتقدم إسهامًا علميًا وعمليًا نوعيًا من خلال دمج التحليل الاجتماعي مع التوظيف التقني للذكاء الاصطناعي. لقد بيّنت النتائج أن التحديات التي تواجه هذه الفئة لا تقتصر على ضعف وعي بعض الأسر أو قصور البرامج المؤسسية، بل تمتد إلى غياب قواعد بيانات دقيقة، وضعف التنسيق بين الجهات، ومحدودية الاستفادة من التقنيات الحديثة في الكشف المبكر عن حالات العنف. ومن هنا تكمن القيمة المضافة للبحث في طرح مقاربة تكاملية تقوم على بناء خوارزميات ذكية مدعومة ببيانات وطنية موحّدة، بما يعزز قدرة المؤسسات والأسر على الوقاية والتدخل الاستباقي.

على المستوى النظري، تُسهم الدراسة في إثراء الأدبيات العربية من خلال الربط بين الحماية الاجتماعية والتقنيات الرقمية الحديثة، وهو ربط ما يزال محدودًا في البحوث السابقة التي عالجت إمّا أنماط العنف أو تطبيقات الذكاء الاصطناعي بمعزل عن بعضها. كما تقدم إطارًا معرفيًا يمكن الاستناد إليه في تطوير نظريات حديثة حول الوقاية الرقمية والحماية الوقائية. أما على المستوى التطبيقي، فإن الدراسة تطرح نموذجًا عمليًا قابلًا للتنفيذ عبر إنشاء قواعد بيانات متخصصة، وتفعيل أنظمة إنذار مبكر، وتطوير منصات ذكية للتبليغ والدعم النفسي

والاجتماعي، بما يرفع كفاءة الاستجابة المؤسسية ويوسّع من نطاق مشاركة الأسر في جهود الحماية.

وتكتسب هذه المخرجات أهمية خاصة في ضوء **رؤية المملكة ٢٠٣٠** التي جعلت من تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز جودة حياتهم جزءًا من أولوياتها الاستراتيجية. فدمج الذكاء الاصطناعي في سياسات الحماية لا يسهم فقط في تقليل مخاطر العنف والإيذاء، بل يعزز كذلك مبادئ العدالة الاجتماعية والاستقلالية والكرامة الإنسانية، ويؤسس لبناء مجتمع حيوي أكثر شمولًا. ومن ثم، فإن هذه الدراسة تمثل إضافة علمية ومجتمعية نوعية، ليس فقط من خلال توصيف الظاهرة، بل عبر تقديم حلول عملية قائمة على الأدلة والتقنيات الحديثة، يمكن أن تشكّل أساسًا لتطوير استراتيجيات وطنية أكثر فاعلية واستدامة.

التوصيات:

استنادا الي ما توصل اليه البحث من نتائج رئيسة يمكن عرض أهم التوصيات

١. صياغة قوانين وسياسات واضحة تنظم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجالات الحماية الاجتماعية، مع ضمان حماية الخصوصية وحقوق الأفراد.

٢. إنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة مدعومة بخوارزميات الذكاء الاصطناعي لرصد حالات العنف ضد ذوي الإعاقة وتحليلها بشكل لحظي، بما يتيح التدخل الوقائي المبكر.

٣. تصميم برامج وطنية لتأهيل الأسر والمهنيين والمؤسسات على استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن العنف والتبليغ عنه والتعامل مع ضحاياه.

٤. توسيع التعاون مع المنظمات العالمية والمراكز البحثية الرائدة في مجالات الحماية الرقمية والذكاء الاصطناعي، للاستفادة من التجارب والخبرات الدولية.

٥. دعم الدراسات الميدانية التي تربط بين العلوم الاجتماعية والتقنيات الحديثة، لتطوير حلول مبتكرة ومستدامة تعالج قضايا العنف الأسري ضد ذوي الإعاقة.

٦. إنشاء تطبيقات ومنصات رقمية آمنة وسهلة الاستخدام تتيح للأسر والأطفال ذوي الإعاقة الإبلاغ الفوري، والحصول على الدعم النفسي والاجتماعي بسرية تامة.

مُحددات الدراسة:

يجب الإشارة إلى أن نتائج هذه الدراسة تأثرت بعدد من المحددات، منها اقتصارها على عينة محدودة من الأسر والمؤسسات والمختصين، مما قد يحد من تعميم النتائج على جميع فئات المجتمع. كما أن الاعتماد على استطلاع الرأي والمقابلات الشخصية قد يعكس في بعض الأحيان وجهات نظر شخصية لا تمثل بالضرورة الواقع بشكل كامل. إضافة إلى ذلك، فإن محدودية البيانات الوطنية الموثوقة المتعلقة بحالات العنف ضد الأطفال ذوي الإعاقة شكّلت تحديًا أمام بناء تصور أكثر شمولًا، وهو ما يستدعي توخي الحذر عند تفسير النتائج.

الدراسات المستقبلية:

انطلاقًا من النتائج الحالية، تقترح الدراسة إجراء بحوث مستقبلية معمقة تركز على بناء نماذج خوارزمية متقدمة للكشف المبكر عن العنف ضد ذوي الإعاقة، واختبارها في بيئات واقعية داخل المؤسسات التعليمية والاجتماعية. كما يُوصى بتوسيع نطاق الدراسات لتشمل عينات أكبر وأكثر تنوعًا من مناطق مختلفة، بما يعزز إمكانية تعميم النتائج. ومن المهم كذلك إجراء دراسات مقارنة بين تجارب دولية ناجحة في توظيف الذكاء الاصطناعي في مجال الحماية، وإمكانية الاستفادة منها في السياق السعودي، إلى جانب بحوث تطبيقية تركز على تقييم فعالية البرامج التدريبية وحملات التوعية في رفع مستوى وعي الأسر والمجتمع.

المراجع

أبو النجا، محمد. (٢٠٢١). دور الاستراتيجيات الأمنية لمواجهة جرائم الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات. *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، جامعة المنصورة، ٩٢٤-٩٧٤. 10.21608/mjle.2022.217215

أبو ناصر، مدحت. (٢٠٢١). دور مهنة الخدمة الاجتماعية في مواجهة مشكلة العنف ضد الطفل ذي الإعاقة. *المجلة العربية لعلوم الإعاقة والموهبة*، المؤسسة العربية للتربية والعلـــــــوم والآداب، (١٥)، ٥٣١-٥٤٦.
https://cjsw.journals.ekb.eg/article_224269_a7b922c59a8ed9eef89cbe667aad36c6.pdf

الأمم المتحدة، حقوق الإنسان مكتب المفوض السامي (٢٠٢١). *اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة*. https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-rights-persons-disabilities

الحاسي, ر. و فركاش, هـ. (٢٠٢٤). منصات المعرفة الإلكترونية:"بناء منصة معرفة إلكترونية للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية". AJHAS, (2), 162-194. https://doi.org/10.37376/ajhas.vi2.6850

الحكمي، ر. ح. ح، وموضوي، م. ع. (٢٠٢٣). واقع تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية. مجلة المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات، ٤(١٣)، ٣٣-٧٦. https://doi.org/10.21608/jinfo.2023.321076

الخريفى، ر. م. ، القحطانى م.س (٢٠٢٠). الإعاقة في المملكة العربية السعودية: أنواعها وخصائصها وتباينها المكاني. المجلة العربية لذوي الاحتياجات الخاصة والموهوبين، ٤(١٢)، ٥٣-٩٤. . https://doi.org/10.34120/jgaps.v46i176.2651

الرفاعي، خالد وحسن، أحمد. (٢٠٢٣). *إرشادات الذكاء الاصطناعي التوليدي في التعليم والبحث*. اليونسكو، مركز دلائل.

الشمري, أ. (٢٠٢٥). الجهود الوطنية والدولية لمكافحة الفساد المالي والإداري: دراسة تحليلية في ضوء النظام السعودي والاتفاقيات الدولية. مجلة العلوم التربوية و الدراسات الإنسانية, (٤٥), ٥٠٧-٥٥٧. https://doi.org/10.55074/hesj.vi45.1343

الظاهري, أ. ن. م., & الظاهرى ن م ، السيد. ف. خ. (٢٠٢٥). دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة الإرشاد الأسرى لدى عينة من المرشدين الأسريين في المملكة العربية السعودية. إبداعات تربوية, ٣٢(١), ١٩٧-٢٢٧. https://doi.org/10.21608/eji.2025.402587

الضمور، محمد مسلم. (٢٠١١). *الإساءة للطفل الوقاية والعلاج*. دار الجنان للنشر والتوزيع.

العايب، سهام (٢٠١٩). *استخدام الخوارزميات الجينية كإحدى تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجالي الاقتصاد وإدارة الأعمال، في كتاب تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتوجه حديث لتعزيز تنافسية منظمات الأعمال*. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

العنابي، أثير والعبادي، سلام (٢٠٢٣). الشرطة المجتمعية ودورها الوقائي والعلاجي والتنموي في حماية الفئات الهشة. *مجلة الدراسات المستدامة*، الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة، (٥)، ١١٩٩-١٢١٤.

العنزي، ع. م. (٢٠٢٥). أنماط العنف الأسري بالمملكة العربية السعودية. مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، ٤٥(٤٥)، ١٠٠٣-١٠٥٨. https://doi.org/10.21608/jwadi.2025.340114.1137

القحطاني، ريم والسديس، أشجان. (٢٠٢٢). *التطبيقات التربوية للذكاء الاصطناعي لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة بمدارس الدمج للمرحلة المتوسطة من وجهة نظر معلماتهن بمدينة الرياض* [رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية].

القحطاني, هـ., الشمري, ث., & العمودي, ف. (٢٠٢٥). تنمية اللغة التعبيرية لدى الأطفال ذوي الإعاقات الفكرية وفق أدوات الذكاء الاصطناعي. Journal of Arts Literature Humanities and Social Sciences, (120), 187-200. https://doi.org/10.33193/jalhss.120.2025.1423

القرشي, م. د., & الفيفي, س. ب. ح. ج. (٢٠٢٤). توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في الأسرة من وجهة نظر خبراء التربية. المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية, ٨(٣٦), ١-٢٦. https://doi.org/10.21608/jasep.2024.333566

المحمدى, م. ع. (٢٠٢٤). تطبيقات الذكاء الاصطناعي لذوي القدرات الخاصة. مجلة البحث العلمى فى التربية, ٢٥(٥), ٠. https://doi.org/10.21608/jsre.2024.284891.1684

المقرشي، خ. س. (٢٠٢٥). واقع استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تعليم الطلبة ذوي الإعاقة في سلطنة عُمان من وجهة نظر معلميهم. مجلة العلوم التربوية والنفسية، ٩(٦)، ١٠٣-١١٨. ttps://doi.org/10.26389/AJSRP.R311224

الملاح، تامر. (٢٠١٥). تكنولوجيا التعليم وذوي الاحتياجات الخاصة: الأجهزة التعليمية وصيانتها. *مجلة تكنولوجيا التعليم*، جامعة المنصورة، ١-٤٣.

المملكة العربية السعودية، وزارة المالية، *المبادرات والخدمات الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة*، https://www.mof.gov.sa/

الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.(٢٠٢٣). *تقرير نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة*. ttps://www.hrsd.gov.sa/sites/default/files/2023-

النعيم, ن. (٢٠٢٤). تصورات أساتذة أقسام التربية الخاصة في الجامعات الحكومية السعودية حول فرص الطلبة ذوي الإعاقات الفكرية في الالتحاق بالتعليم الجامعي: إطار مفاهيمي. Joe, 38(151), 181-212. https://doi.org/10.34120/joe.v38i151.3795

الوزان، ع. ج. (٢٠٢٠). التكنولوجيا وذوي الإعاقة. المجلة العلمية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ٢(٢)، ٢٠-٣٦. https://doi.org/10.21608/skje.2020.104213

باعامر, م. ى. إ. (٢٠١٩). خبرات الإساءة والإهمال خلال مرحلتى الطفولة والمراهقة وعلاقتها ببعض المتغيرات الشخصية لدى ذوى الإعاقة والعاديين فى البيئة السعودية .التربية (الأزهر) مجلة علمية محكمة للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية-253 ,(2)38 , (292. https://doi.org/10.21608/jsrep.2019.88360

بخش, ر. و الحربي, غ. (٢٠٢٢). التدخلات الأسرية التي تؤدي إلى الحد من بعض اضطرابات التواصل لدى الطلبة ذوي الإعاقة الفكرية من وجهة نظر أخصائيي التخاطب بمدينة مكة المكرمة. مجلة العلوم التربوية و النفسية, ٦(٥٠), ١٠٩-١٣١. https://doi.org/10.26389/ajsrp.g220422

حمادة، عمر السيد. (٢٠٢٣). الذكاء الاصطناعي ودوره في تنمية المهارات الحياتية لذوي الاحتياجات الخاصة لدمجهم في المجتمع. المجلة الدولية للبحوث والدراسات في التربية الخاصة، ٣(٥)، ٤٥-٥١. https://doi.org/10.21608/adba.2023.324393

دسوقي, ح. ف. أ. (٢٠٢٠). الإندماج النفسي الإجتماعي لذوي الإحتياجات الخاصة في ضوء تطبيقات الذكاء الإصطناعي. https://doi.org/10.21608/jasht.2020.122090

زربوح، آسيا وبوريشة، جميلة. (٢٠٢١). انعكاسات مشاهدة العنف الأسري على نشوء السلوك العدواني لدى الأطفال دراسة عيادية لحالة بمدينة مستغانم. *مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية*، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، ٥(٢)، ٦٨٢-٧٠٦.
https://asjp.cerist.dz/en/article/170048

شعبان، أماني عبد القادر محمد. (٢٠٢١)، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في التعليم العالي. *المجلة التربوية*، (٨)، ١-٢٣. 10.21608/edusohag.2021.148034

ظواهري، أحمد (٢٠٢٤). الذكاء الاصطناعي بين الواقع والمأمول لذوي الإعاقة الفكرية .*مجلة القراءة والمعرفة*، ٢٤ (٢٧٠)، ١٥-٣٠.

عباس، انتصار. (٢٠٢١). دور التكنولوجيا في تمكين ذوي الإعاقة: (الخدمات الإنسانية) تناقش الذكاء الاصطناعي. *مجلة الرافد*، حكومة الشارقة، (٢٨٨)، ٩٢-٩٣.

عباس، رياض. (٢٠٢٠). الاتجاه نحو الذكاء الاصطناعي وعلاقته بالتوجه نحو المستقبل لدى طلبة الجامعة. *مجلة الآداب*، جامعة بغداد، (١٣٥)، ٣٦٧-٤٠٦.
https://search.emarefa.net/detail/BIM-1233373

عبد الله، يوسف؛ محمود، هاجر؛ وخطاب، كريمة. (٢٠١٩). فعالية برنامج تكاملي في خفض إيذاء الذات عند الأطفال المعاقين فكريا. *مجلة العلوم التربوية*، جامعة جنوب الوادي، ٢ (٤)، ٦١-٩٩. 10.21608/mseg.2019.126612

عرب، خالد. (٢٠١١). مظاهر العنف الأسري ضد الطفل ذو الصعوبات التعلمية من وجهة نظره في المرحلة المتوسطة بمنطقة الرياض. *مجلة الطفولة والتربية*، جامعة الإسكندرية، ٣ (٨)، ١٥٧-١٩٢. DOI: 10.21608/fthj.2011.218646

عطية، جميل. (٢٠١٤). العنف الأسري نواة لجنوح الأحدث دراسة ميدانية في مدرسة تأهيل الصبيان. *مجلة العلوم التربوية والنفسية، الجمعية العراقية للعلوم التربوية والنفسية*، (١٠٥)، ٢٩٩-٣٥٦. https://search.mandumah.com/Record/513794

عيسى، ر. أ. م. أ. (٢٠٢٣). أثر العنف المدرسي على دافعية الإنجاز لدى الأطفال ذوي الإعاقة الذهنية. مجلة الأبحاث في علم النفس والعلوم التربوية، ٥(٩)، ٢٨١-٣٣٤. https://rsch.journals.ekb.eg/article_301634.html

عيشاوي، وهبية. (٢٠١٧). جودة الحياة الأسرية وعلاقتها بالتحصيل الدراسي. *مجلة التراث*، جامعة زيان عاشور بالجلفة، (٢٦)، ٢١٥-٢٢٧. https://search.mandumah.com/Record/938327

فخرو، عبد الناصر وأحمد، طارق. (٢٠٢٣). فاعلية برنامج تدريبي قائم على تطبيقات الذكاء الاصطناعي لتحسين المهارات المعرفية لطلاب الإعاقة الذهنية بمراكز الدمج الحكومية. *المجلة العربية للقياس والتقويم*، الجمعية العربية للقياس والتقويم، ٤ (٨)، ٦٦-٨٤. 10.21608/ajme.2023.304666

قطامي، سمير. (٢٠١٨)، الذكاء الاصطناعي وأثره على البشرية. *مجلة أفكار*، وزارة الثقافة، المملكة الأردنية الهاشمية، نحو ثقافة مدنية، (٣٥٧)، ١٣-٤٠. https://archive.alsharekh.org/Articles/279/20502/466608

قمر، مجذوب. (٢٠١٦). أساليب المعاملة الوالدية القائمة على الإساءة الجسدية للمعاق عقليا وعلاقتها بالاضطرابات السلوكية: دراسة ميدانية على المعاقين عقليا القابلين للتعلم بولاية نهر النيل. *مجلة العلوم التربوية*، *١٧* (١)، ٣٤-٥٠. https://search.mandumah.com/Record/808223

لخديسي، محسن؛ غالم، يوسف؛ والمزياني، مراد (٢٠٢٠). *أبرز ١٠٠ أداة للذكاء الاصطناعي. در من إنتاجيتك بفضل أبرز ١٠٠ أداة من الذكاء الاصطناعي المختارة لك*.

محمد، أشرف نبيه إبراهيم. (٢٠١٧). برنامج تثقيفي غذائي صحي وأثرة على تحسين الوعي الغذائي لذوي الإعاقة الذهنية. *مجلة أسيوط لعلوم وفنون التربية الرياضية*، جامعة أسيوط. 10.21608/jprr.2017.73597

مدخلي, ع. (٢٠٢٢). حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في النظام السعودي "دراسة مقارنة". JUJHS, 10(2), 160-177. https://doi.org/10.63908/kdpnnk56

معلوف، ماريا. (١٣ نوفمبر ٢٠٢٠). *مستقبل الذكاء الصناعي عالميًا، رؤية سباقة لولي العهد*. جريدة الرياض، https://www.alriyadh.com/1853114 .

مكارى, ن. م. ج., & عجوة, م. س. س. (٢٠٢٣). واقع توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتحدياته في تأهيل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة (اضطراب طيف التوحد – الإعاقة العقلية) من وجهة نظر المعلمين والاختصاصيين. مجلة البحث العلمى فى التربية, ٢٤(١), ٧٠–١٤٦. https://doi.org/10.21608/jsre.2023.199369.1545

نظام رعاية المعوقين. (٢٠٢٤). *مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة*. https://www.kscdr.org.sa/ar/disability-code

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (٢٠٢٤). *نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة*. المجلد السادس، أنظمة العمل والرعاية الاجتماعية.

هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة (APD). الملف التعريفي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية.

هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة. (٢٠٢٤). *الإحصائيات*، https://apd.gov.sa/statistics

وزارة التربية والتعليم، سلطنة عمان. (٢٠٢٣). *الذكاء الاصطناعي – أدواته والتوعية باستخداماته*. المديرية العامة لتقنية المعلومات دائرة الخدمات الرقمية.

وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. (٢٠١٩). *قرار وزاري مشروع تعديل اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء*. المملكة العربية السعودية.

الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدايا".

Alharthi, A. (2020). Challenges in disability services in Saudi Arabia: A review. *Journal of Social Service Research, 46*(3), 345–358.

Brewer, G., & Hendrikse, C. (2023). Experiences of domestic violence and disability. Disabilities, 3(4), 550–561. https://doi.org/10.3390/disabilities3040035

Chaddad, A., Li, J., Lu, Q., Li, Y., Okuwobi, I. P., Tanougast, C., Desrosiers, C., & Niaizi, T. (2021). Can autism be diagnosed with artificial intelligence? A narrative review. *Machine Learning and*

Artificial Intelligence in Diagnostics, 11(11). **https://doi.org/10.3390/diagnostics11010011**

Cooke, P., & Standen, P. (2000). Abuse and disabled children: Hidden needs. *Journal of Child Abuse Review, 5*(1), 1–18. **https://doi.org/10.1002/car.710**

Elklit, A., Murphy, S., Skovgaard, C., & Lausten, M. (2023). Physical violence against children with disabilities: A Danish national birth cohort prospective study. *European Journal of Psychotraumatology, 14*(1), 2173764. https://doi.org/10.1080/20008066.2023.2173764

Fattah, R. I. A. (2024). The Role of Social Protection in Achieving Social Security for People with Special Needs. Journal of the Faculty of Education (Assiut), 40(4.2), 265–303. https://doi.org/10.21608/mfes.2024.378735

Gutterman, Alan, Human Rights of Persons with Disabilities (July 24, 2023). Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=4504324 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.4504324

Hamdan, M. and Balawi, F. (2022). A suggested model for improving the quality of educational services provided to students with disabilities according to the kingdom of saudi arabia 2030 vision and measuring it on the university of tabuk. An-Najah University Journal for Research - B (Humanities), 36(10), 2029-2066. https://doi.org/10.35552/0247-036-010-002

Han, J., Lee, S., & Kang, H. (2022). Applications of artificial intelligence in disability support: A systematic review. *Disability and Rehabilitation: Assistive Technology, 17*(4), 325–335. https://doi.org/10.3390/ijerph21010079

Human Rights Council. (2012). *Thematic study on the issue of violence against women and girls and disability, twentieth session (Report A/HRC/20/5).*

Krnjacki, L., Emerson, E., Llewellyn, G., & Kavanagh, A. M. (2016). Prevalence and risk of violence against people with and without disabilities: Findings from an Australian population-based study. *Australian and New Zealand Journal of Public Health, 40*(1), 16–21. https://doi.org/10.1111/1753-6405.12498

McCarthy, M., & Thompson, D. (2010). *Sexuality and learning disabilities: A handbook.* Brighton: Pavilion Publishing Ltd. https://www.choiceforum.org/docs/sconf.pdf

Musendo, D. J., Polack, S., Chirwa, B., Nkambule, E. S., Mukakagame, C., Chikanya, M., Nkhonjera, T. A., & Smythe, T. (2025). Feasibility of Tiyanjane: A Family–School–Community Intervention Promoting Parental Involvement in the Education of Children with Disabilities in Malawi. Social Sciences, 14(5), 265. https://doi.org/10.3390/socsci14050265

Popenici, S. A., & Kerr, S. (2017). Exploring the impact of artificial intelligence on teaching and learning in higher education. *Research and Practice in Technology Enhanced Learning, 12*(22). https://doi.org/10.1186/s41039-017-0062-8

Powers, L., McNeff, E., Curry, M., Saxton, M., & Elliott, D. (2004). *Preliminary findings on the abuse experiences of men with disabilities.* Portland, OR: Oregon Health & Science University Center on Self-Determination. https://sid-inico.usal.es/idocs/F8/FDO26248/laurie_powers%202.pdf

Scurich, N. (2025). Maltreatment of children with disabilities in the United States. Journal of Public Child Welfare, 1–16. https://doi.org/10.1080/15548732.2025.2469168

World Health Organization (WHO). (2006). *Preventing child maltreatment: A guide to taking action and generating evidence.*

World Health Organization (WHO). (2017). *Seven strategies for ending violence against children.* Geneva, Switzerland. www.who.int

World Health Organization (WHO). (2021). *World report on disability.* Geneva: WHO Press.